الشركة السعودية للكهرباء
Saudi Electricity Company

الأول كابيتال
ALAWWAL CAPITAL
قيمنا ... ثروتنا

ابريل
٢٠٢٥

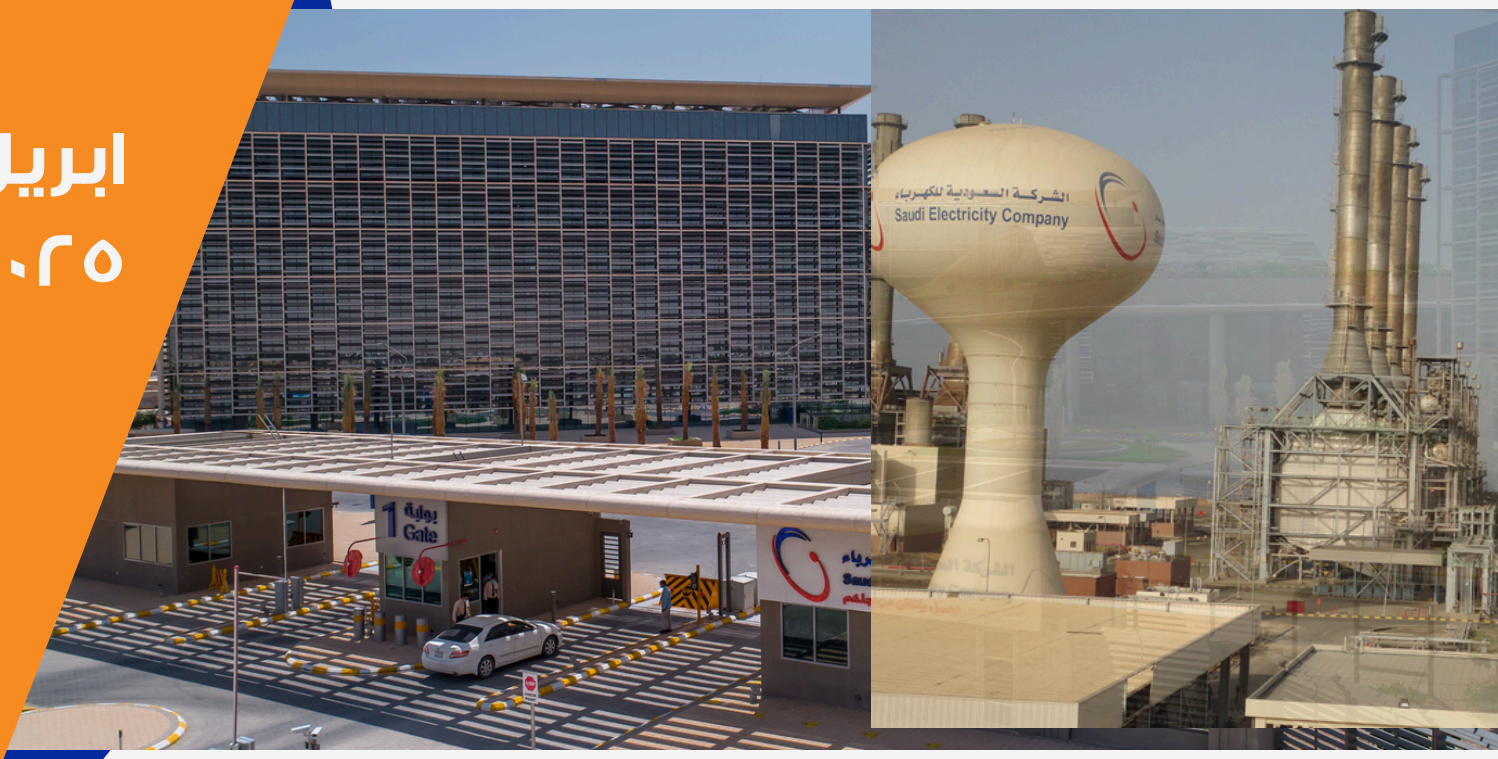

تقرير بداية تغطية شركة

الأول كابيتال

لسهم الشركة السعودية للكهرباء

إخلاء مسؤولية وإيضاح

بذلت شركة الأول كابيتال الجهد في هذا التقرير للتأكد من أن المعلومات في التقرير صحيحة ودقيقة وأن الغاية من إعداد هذه التقارير هي تقديم الصورة العامة عن الشركة أو القطاع، ومع ذلك فإن شركة الأول كابيتال لا تقدم أي تعهدات أو ضمانات بشأن أي محتوى من المعلومات الموجودة في هذا التقرير أو مدى دقة وصحة المحتوى والتوقعات المبنية عليها. تم إعداد هذا التقرير لغرض المعلومات العامة فقط ولا تتحمل شركة الأول كابيتال أي خسارة ناتجة عن هذا التقرير أو أي من محتوياته. قد لا تتحقق تقديرات السعر المستهدف أو النظرة المستقبلية للشركة لأي سبب من الأسباب وتعتبر جميع التقديرات والتوقعات قابلة للتغيير أو التعديل في أي وقت وبدون أي إشعار مسبق. لا تتحمل شركة الأول كابيتال أي قرار استثماري تم اتخاذه بناء على هذا التقرير وتعتبره مسؤولية متخذ القرار. تحتفظ شركة الأول كابيتال بكامل الحقوق المتعلقة لمحتوى التقرير .

الملخص والتوصية

في هذا التقرير والمعد من قبل قسم الأبحاث التابع لإدارة المصرفية الاستثمارية بشركة الأول كابيتال، تم إطلاق بدء التغطية البحثية لسهم الشركة السعودية للكهرباء (رمز 5110 في سوق الأسهم السعودية "تداول") حيث تم تحديد القيمة العادلة للسهم عند 19.91 ريال سعودي للسهم بالمقارنة بسعر سوقي حالي لسهم الشركة كما في تاريخ هذا التقرير بلغ 14.96 ريال سعودي مما يعني عائد رأسمالي محتمل بنسبة 33.1% فوق السعر السوقي الحالي للسهم و بالتالي تكون التوصية شراء.

تم تقييم سهم الشركة السعودية للكهرباء وفقا للنموذج المالي المبين في هذا التقرير ووفقا للافتراضات والتوقعات المبينة في النموذج المالي و نماذج التقييم المرفقة و التي تغطي الفترة من عام 2025م وحتى نهاية عام 2029م و تم تحديد القيمة العادلة لسهم الشركة السعودية للكهرباء كمتوسط مرجح متساوي الأوزان لنتائج التقييم بمنهجيتين مختلفتين.

الشركة السعودية للكهرباء وحتى تاريخ هذا التقرير مملوكة بنسبة 74.13% لصندوق الاستثمارات العامة السعودي كما أن شركة أرامكو السعودية (رمز 2222 في سوق الأسهم السعودية "تداول") تمتلك حصة 6.92% في الشركة السعودية للكهرباء.

تجدر الإشارة إلى أن استهلاك الطاقة الكهربائية في السعودية قد ارتفع من 212.30 ألف جيجا واط/الساعة في عام 2010م إلى 327 ألف جيجا واط/الساعة في عام 2023م ، كما أن إجمالي الطاقة الكهربائية المرسلة على الشبكة في السعودية قد ارتفعت من 234.4 ألف جيجا واط/الساعة في عام 2010م إلى 380.9 ألف جيجا واط/الساعة في عام 2023م.

وقد أنتجت الشركة السعودية للكهرباء أكثر من 236.6 ألف جيجا واط/الساعة من الطاقة الكهربائية المنتجة في المملكة في عام 2024م مستحوذة بمفردها على أكثر من 57% من إجمالي الكهرباء المنتجة في المملكة في عام 2024م.

وتجدر الإشارة إلى أن السعودية تستحوذ حاليا على 86% من سعة مراكز البيانات في منطقة الشرق الأوسط حيث وصلت إلى 300 ميجاوات في عام 2025م وبالتالي تكون سعة مراكز البيانات في المملكة قد تضاعفت بمعدل 5 مرات في عام 2025م مقارنة بمستوياتها في عام 2017م ، كما أن المملكة تستهدف سعات ضخمة لمراكز البيانات بحلول عام 2030م و لتصبح مركزا عالميا لتصدير البيانات. حيث تسعى السعودية لوضع إطار تنظيمي لمراكز البيانات العالمية في المملكة لتعامل معاملة السفارات وبالتالي ستوفر المملكة الطاقة اللازمة لتشغيل مراكز البيانات العالمية في المملكة ومنها يتم تصدير البيانات.

توقعت وكالة الطاقة الدولية أن نمو مراكز البيانات الخاصة بالذكاء الاصطناعي سيزيد الطلب على محطات الطاقة التي تعمل بالغاز والفحم نظرا لعدم قدرة المصادر المتجددة على استيعاب الطلب الجديد على الطاقة. وتوقعت الوكالة أن يزيد طلب مراكز البيانات على الطاقة بمقدار الضعف بحلول عام 2030م. و أكدت الوكالة أن اندفاع العالم نحو تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي بحلول نهاية هذا العقد (2030)م سيتطلب زيادة سعة الطاقة العالمية بما يعادل استهلاك اليابان وأنه لن يتم تلبية سوى فقط نصف هذا الطلب من الطاقة المتجددة.

وتجدر الإشارة إلى أن احتياطيات المملكة العربية السعودية من الغاز الطبيعي قد بلغت 255.1 تريليون قدم مكعبة قياسية وأن المملكة تستهدف مزيج طاقة يتكون من 50% طاقة متجددة و 50% طاقة منتجة من الغاز الطبيعي و بالتالي يتم إزاحة الوقود السائل من مزيج إنتاج الطاقة الكهربائية وأن يتم تصدير الوقود السائل.

من المتوقع استفادة الشركة السعودية للكهرباء من الطفرة في مراكز البيانات في المملكة والتي تأتي بالتزامن مع ثورة تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي والتي ستحقق زيادة كبيرة في الطلب على الطاقة الكهربائية. كما ستستفيد الشركة السعودية للكهرباء من خطط المملكة لزيادة كفاءة إنتاج الطاقة وتعزيز إنتاج الطاقة المتجددة و إنتاج الكهرباء اعتمادا على الاحتياطيات القياسية والمتنامية من الغاز الطبيعي. كما ستستفيد الشركة السعودية للكهرباء من خطط الربط الإقليمي للكهرباء وتصدير الطاقة إلى العديد من الدول فضلا عن استفادة الشركة من خلال حصتها البالغة 25% في شركة البنية التحتية للسيارات الكهربائية في المملكة. فضلا عن استفادة الشركة السعودية للكهرباء من خلال شركتها التابعة "شركة ضونيات المتكاملة للاتصالات وتقنية المعلومات والتي لديها خطط استراتيجية في مستقبل صناعة الاتصالات والاقتصاد الرقمي.

في هذا التقرير توقعنا أن ترتفع الإيرادات التشغيلية للشركة السعودية للكهرباء من 88,666 مليون ريال سعودي في عام 2024م إلى مستوى 99,883 مليون ريال سعودي في عام 2029م و أن تتحول الشركة من صافي خسارة بلغت 1925 مليون ريال سعودي في عام 2024م (بعد خصم أرباح توزيعات أداة المضاربة) إلى صافي ربح يبلغ 3,828 مليون ريال سعودي في عام 2025م (بعد خصم أرباح توزيعات أداة المضاربة) و أن يرتفع صافي الربح إلى 12,902 مليون ريال سعودي بنهاية عام 2029م (بعد خصم أرباح توزيعات أداة المضاربة). وتوقعنا في هذا التقرير أن يبلغ هامش صافي الربح (بعد خصم أرباح توزيعات أداة المضاربة) 4% في عام 2025م وأن يرتفع تدريجيا حتى يصل إلى 13% في عام 2029م. و أن يبلغ متوسط العائد السنوي على حقوق المساهمين 5% في عام 2025م على أن يرتفع إلى 18% في عام 2029م. و توقعنا في هذا التقرير أن تبلغ أداة المضاربة 173,607 مليون ريال سعودي بنهاية عام 2025م و أن تستقر عند هذا المستوى حتى نهاية عام 2029. على أن يبلغ العائد السنوي لتوزيعات أرباح أداة المضاربة 5.15% في عام 2025م وكذلك 5.15% في عام 2026م ثم ينخفض إلى 4.5% اعتبارا من 2027م. وأن يظل العائد التنظيمي لتكلفة رأس المال عند 6.65% خلال عامي 2025م و2026م ثم ينخفض إلى 6% اعتبارا من عام 2027م.

و توقعنا أن تستمر الشركة في توزيع أرباح سنوية على المساهمين تبلغ 0.70 ريال سعودي للسهم خلال فترة التوقعات من 2025م حتى نهاية عام 2029م كما هي بدون تغيير مقارنة بالتوزيعات التاريخية. تجدر الإشارة إلى أن السعر السوقي الحالي لسهم الشركة كما في تاريخ هذا التقرير يبلغ 14.96 ريال سعودي للسهم بالمقارنة بأعلى و أدنى سعر خلال فترة 52 أسبوع ماضية قد بلغت على الترتيب 20.64 ريال سعودي للسهم و13.96 ريال سعودي للسهم.

مؤخرا أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية سلسلة من التعريفات الجمركية على وارداتها من أغلب دول العالم في إجراء يمثل بداية للحرب التجارية مما جعل أغلب التوقعات من صندوق النقد الدولي و مؤسسات التصنيف الإئتماني و بنوك الاستثمار العالمية تشير إلى احتمالية وقوع الاقتصاد العالمي في الركود الاقتصادي و مما أدى إلى هبوط أسعار النفط العالمية إلى مستويات 65 دولار للبرميل و إلى مستويات ال60 دولار للبرميل أو أقل من ذلك مع قيام أغلب بنوك الاستثمار بخفض توقعاتها لأسعار النفط العالمية. في هذا المناخ تصبح الاستراتيجية الاستثمارية المثلى هي زيادة الأوزان للأسهم الدفاعية مثل أسهم قطاع المرافق العامة مثل الشركة السعودية للكهرباء.

التوصية	
التوصية	شراء
النظرة المستقبلية للقطاع خلال سنة	إيجابية
السعر السوقي الحالي للسهم كما في 2025/04/21	14.96 ريال
القيمة العادلة (ريال سعودي / للسهم)	19.91 ريال سعودي
الربح الرأسمالي المتوقع	33.1%
المساهم الرئيسي	صندوق الاستثمارات العامة
نسبة الملكية للمساهم الرئيسي	74.31%
كود شركة السعودية للكهرباء في "تداول"	5110
أعلى سعر سوقي خلال 52 أسبوع (ريال/للسهم)	20.64 ريال سعودي
أقل سعر سوقي خلال 52 أسبوع (ريال/للسهم)	13.96 ريال سعودي
القيمة السوقية لكهرباء السعودية	62.58 مليار ريال
التغير من بداية العام	(11.48%)

التعريف بالشركة

تأسست الشركة السعودية للكهرباء بناءً على قرار مجلس الوزراء رقم 169 بتاريخ 11 شعبان 1419 هـ الموافق 29 نوفمبر 1998م

القاضي بإعادة تنظيم قطاع الكهرباء في المملكة العربية السعودية، ودمج جميع الشركات المحلية العاملة في تقديم خدمة الطاقة الكهربائية (عشر شركات مساهمة كانت تغطي معظم مناطق المملكة جغرافيا) بالإضافة إلى مشروعات المؤسسة العامة للكهرباء وهي مؤسسة حكومية تابعة لوزارة الصناعة والكهرباء (أحد عشر مشروعا تشغيليا كانت تغطي مناطق مختلفة في شمال المملكة) في الشركة.

تأسست الشركة بموجب المرسوم الملكي الكريم رقم م/16 المؤرخ 6 رمضان 1420هـ الموافق 13 ديسمبر 1999م بناءً على قرار مجلس الوزراء رقم 153 المؤرخ 5 رمضان 1420 هـ الموافق 12 ديسمبر 1999 م، وقرار وزير التجارة رقم 2047 المؤرخ 30 ذو الحجة 1420 هـ الموافق 5 إبريل 2000 م كشركة مساهمة سعودية، بموجب السجل التجاري الصادر من الرياض برقم 1010158683 وتاري خ 28 محرم 1421هـ الموافق 3 مايو 2000 م.

تتمثل أنشطة الشركة الرئيسية في توليد ونقل وتوبع الطاقة الكهربائية. حيث تعتبر الشركة المنتج الرئيس للطاقة الكهربائية في جميع أنحاء

المملكة العربية السعودية .وتقوم بتقديم خدماتها لمختلف القطاعات الحكومية والصناعية، والزراعية والتجارية والسكنية.

تقدم الشركة الخدمة الكهربائية بناء على تعرفة المنظم .تحَدد تعرفة الخدمات الكهربائية بقرارات تصدر من مجلس الوزراء بالمملكة العربية السعودية بناء على توصية من الهيئة السعودية لتنظيم الكهرباء التي تأسست في 13 نوفمبر 2021م بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 169 بتاريخ 11 شعبان 1419 هـ.

بتاريخ 17 ربيع الأول 1437 هـ الموافق 28 ديسمبر 2015 م صدر قرار مجلس الوزراء رقم95 بزيادة أسعار منتجات الطاقة الكهربائية إعتبارا من 18 ربيع الأول 1437 هـ الموافق 29 ديسمبر 2015 م، وزيادة تعرفة استهلاك الكهرباء لجميع الفئات حيث بلغت أعلى شريحة فيها 32 هللة لكل كيلو واط/ساعة والتي تم تطبيقها اعتبارا من 1 ربيع الثاني 1437 هـ الموافق 11 يناير 2016 م.

بتاريخ 24 ربيع الأول 1439 هـ الموافق 12 ديسمبر 2017 م صدر قرار مجلس الوزراء رقم 166 بزيادة أسعار منتجات الطاقة الكهربائية

وتعرفة استهلاك الكهرباء لبعض فئات المشتركين وتغيير بعض شرائح الاستهلاك حيث بلغت أعلى شريحة فيها 30 هللة لكل كيلو واط/ساعة اعتبارا من 1يناير 2018 لتلك الفئات التي تم تغييرها مع استمرار احتساب 32 هللة كأعلى شريحة للفئات التي لم يتم تغييرها. ووفقا للأمر الملكي رقم 14006 بتاريخ 23ربيع الأول 1439 هـ الموافق 11 ديسمبر 2017 م فإن الشركة السعودية للكهرباء ستتحمل رسوم حكومية تستحق للدولة بما يعادل الفرق بين التعرفة السابقة والتعرفة الجديدة وبتاريخ 21 ربيع الأول 1442 هـ الموافق 7 نوفمبر 2020 م صدر الامر الملكي رقم 16031 (القاضي بإلغاء الرسم الحكومي)

بناءً على خطاب وزير الطاقة رئيس اللجنة الوزارية لإعادة هيكلة قطاع الكهرباء والشركة السعودية للكهرباء رقم – 2057 بتاريخ 29 ربيع أول 1442 هجرية الموافق 15 نوفمبر 2020 م، تم الغاء الرسم الحكومي وإعادة هيكلة قطاع الكهرباء اعتبار من 1 يناير 2021 م، بهدف إعادة هيكلة قطاع الكهرباء في المملكة العربية السعودية واعتماد آليه لتنظيم إيرادات الشركة السعودية للكهرباء.

بناء على الأمر الملكي رقم - 2719 تاريخ 14 محرم 1438 هـ الموافق 15 أكتوبر 2016 م. وخطاب وزارة المالية رقم – 5627 بتاريخ جمادى الآخرة 1441 هـ الموافق 27 يناير 2020 م، تم تفعيل حساب الموازنة اعتبارًا من عام 2019 م.

وبناءً على خطاب وزير الطاقة رئيس اللجنة الوزارية لإعادة هيكلة قطاع الكهرباء والشركة السعودية للكهرباء رقم 2057 بتاريخ 29 ربيع الأول 1442هـ الموافق 15 نوفمبر 2020 م، باعتماد الإيراد المطلوب للشركة السعودية للكهرباء وفق نموذج قاعدة الأصول المنظمة بعائد تنظيمي موزون لتكلفة رأس المال للفترة 2021م-2023م . وتمت إعادة ضبط ذلك في عام 2024 مع العائد التنظيمي الجديد على العائد التنظيمي المرجح لتكلفة رأس المال للأعوام 2024م-2026م في 20 شوال 1445 هـ الموافق 29 أبريل 2024 م، تلقت الشركة خطابًا رقم 3979/ 450201 من وزير الطاقة رئيس اللجنة الوزارية بشأن مراجعة متوسط تكلفة رأس المال المرجح إلى 6.65 % للسنوات 2024-2026م وتخضع التقديرات الأولية للإيراد المطلوب المعتمد من اللجنة الوزارية للتصحيح وفق المنهجية المعتمدة بناء على الأرقام الفعلية المتحققة .كما تقوم الشركة بإعادة تقدير الإيراد المطلوب والإيراد المتوقع لتسجيل الفرق الواجب اثباته عن الفترة بناء على النتائج الفعلية المحققة واجراء التسويات اللازمة إن وجدت.

تماشيا مع طموح المملكة في خفض الانبعاثات إلى الصفر بحلول عام م 2060 ، فإن الشركة السعودية للكهرباء تطمح إلى تحقيق طموح خفض الانبعاثات إلى الصفر بحلول عام 2050 في مستقبل مستدام للطاقة منخفض الكربون . وتركز استراتيجية الشركة على إزالة الكربون من خلال دمج مشاريع الطاقة المتجددة، والاستثمار في تكنولوجيا احتجاز الكربون، والتوافق مع برنامج إزاحة الوقود السائل في المملكة وبرنامج الاقتصاد الدائري الكربوني الوطني. و من خلال إعطاء الأولوية لكفاءة الطاقة والاستفادة من الحلول الرقمية، فإننا نعزز الاستدامة القائمة على البيانات. ونضمن أن كل واط يتم توليده يساهم في مستقبل أكثر إشراقا. وتتوافق مثل هذه الأحكام والتقديرات، المستخدمة في القوائم المالية الموحدة لعام 2024 ، مع استراتيجية الشركة السعودية للكهرباء طويلة الأجل وملامح عملياتها، و هي عرضة للتغيير مع تطور عوامل السوق والسياسات واللوائح.

هيكل مساهمي الشركة السعودية للكهرباء

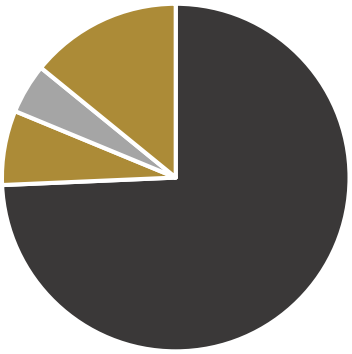

"بناءً على خطاب وزير الطاقة رئيس اللجنة الوزارية لإعادة هيكلة قطاع الكهرباء والشركة السعودية للكهرباء رقم 2057 – بتاريخ 29 ربيع أول 1442 هجرية الموافق 15 نوفمبر 2020 م، تم الغاء الرسم الحكومي وإعادة هيكلة قطاع الكهرباء اعتبار من 1 يناير 2021 م، بهدف إعادة هيكلة قطاع الكهرباء في المملكة العربية السعودية واعتماد آليه لتنظيم إيرادات الشركة السعودية للكهرباء"

"اعتماد الإيراد المطلوب للشركة السعودية للكهرباء وفق نموذج قاعدة الأصول المنظمة بعائد تنظيمي موزون لتكلفة رأس المال"

"تلقت الشركة خطابًا رقم 3979/450201 من وزير الطاقة رئيس اللجنة الوزارية بشأن مراجعة متوسط تكلفة رأس المال المرجح إلى 6.65 % للسنوات 2024-2026م وتخضع التقديرات الأولية للإيراد المطلوب المعتمد من اللجنة الوزارية للتصحيح وفق المنهجية المعتمدة بناء على الأرقام الفعلية المتحققة. كما تقوم الشركة بإعادة تقدير الإيراد المطلوب والإيراد المتوقع لتسجيل الفرق الواجب اثباته عن الفترة بناء على النتائج الفعلية المحققة واجراء التسويات اللازمة إن وجدت"

تعديل شراء الطاقة

قامت المجموعة باحتساب متوسط تعرفة الإمداد بالجملة على أساس تعريفة الإمداد بالجملة المحددة مسبقا ومعلومات الكمية المتوقعة المتوفرة في بداية السنة المالية من الشركة السعودية لشراء الطاقة، وطبقت متوسط التعرفة على الطاقة تم شراؤها خلال الفترة. وفقا للشروط الموضحة في اتفاقية التوريد بالجملة السارية اعتبارا من 1 يوليو 2022م ، و تختلف تعرفة التوريد بالجملة موسميًا.

تتناقص خلال فصل الشتاء (من يناير إل أبريل ومن أكتوبر إل ديسمبر) وتزيد خلال الصيف (من مايو إل سبتمبر .)يتم وضع هذه

التعديلات من قبل الهيئة لتشجيع أنماط استهلاكية محددة . ستؤدي هياكل التعرفة المتنوعة التي تنفذها الشركة السعودية لشراء الطاقة لتحديد تعريفات الإمداد بالجملة عبر المواسم إلى متوسط تكاليف متفاوتة تتكبدها المجموعة طوال السنة المالية .على الرغم من أن منهجية تعريفة الإمداد بالجملة تخضع لمراجعات مستمرة، إلا أن المجموعة ملزمة بشراء الطاقة سنويًا بتكاليف متقلبة بسبب التعريفات الموسمية .سيتم تطبيق أي تعديلات خلال المواسم بأثر رجعي من ناحية أخرى فإن التعرفة التي تباع بها الكهرباء للمستهلكين إلى عائد اتفاقية تحويل الطاقة ليس لها تعرفة موسمية كبيرة / دخل ، و بالتالي تتماشى مع الإيرادات المعترف بها ، وقد تراكمت أو تأجلت التكلفة تبعا لذلك لتعكس التوزيع المنهجي والمعقول للتكلفة، مما أدى إل عرض عادل للقوائم المالية الموحدة

الإحتياطي الإتفاقي لأداة المضاربة

انفاذا للخطاب الوارد من صاحب السمو الملكي وزير الطاقة رئيس اللجنة الوزارية لإعادة هيكلة قطاع الكهرباء والشركة السعودية للكهرباء رقم 01-2057-1442 هجرية بتاريخ 29 ربيع الأول 1442 هجرية الموافق 10 نوفمبر 2020م المشار فيه الى صدور أمر ملكي رقم 16031 بالموافقة على تسوية صافي المستحقات الحكومية على الشركة وتوقيع اتفاقية مضاربة مع حكومة المملكة العربية السعودية ممثلة بوزارة المالية، لتحويل صافي الالتزامات المالية المستحقة للحكومة على الشركة بنهاية عام 2019م والبالغة 167.9 مليار ريال سعودي الى أداة مالية غير مضمونة، وبمدة غير محددة، وقابلة للاسترداد، وهامش ربح سنوي قدره 4.5 % لمدة 3 سنوات تنتهي في عام 2023 شريطة إعادة حساب الهامش عليها. بتاريخ 20 شوال 1445 هـ الموافق 29 أبريل 2023 م، تلقت الشركة خطاب رقم 3979/450201 من الهيئة التنظيمية يتضمن المتوسط المرجح المحدث والذي نتج عن التغير في هامش الربح السنوي بنسبة 5.15 % اعتبارًا من 1 يناير 2024 (لفترة 3 سنوات تنتهي في 2026م)

تم تحويل صافي الالتزامات المالية المستحقة للحكومة على الشركة والبالغة 167,92 مليار ريال سعودي إلى أداة مالية ثانوية، غير مضمونة بأجل غير محدد، وبهامش ربح سنوي بنسبة 4.5 % لمدة 3 سنوات ت نتهي في 2023م وبعد ذلك تم تحديث هامش الربح إلى 5.15% لثلاث سنوات أخرى. على ان يعاد احتساب هامش الربح عن السنوات التالية طبقا للآلية الواردة بالاتفاقية .يُستحق هامش الربح السداد في حال تقرر توزيع أرباح نقدية لحاملي الأسهم العادية وتحصيل أي مبالغ مستحقة من حساب الموازنة ، وهذه الأداة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، ومصنفة ضمن قائمة حقوق الملكية الموحدة، وليس لها تأثير على نسبة ملكية حملة أسهم الشركة والحقوق المتصلة بها، تعُد الأداة قابلة للاسترداد فقط في حال انتهاء مدة الشركة أو التاريخ الذي تقوم فيه الشركة بسداد جميع المبالغ او أي مبالغ أخرى تكون مستحقة بموجب الاتفاقية أيهما أسبق، واشتملت الاتفاقية قيودا على بعض القرارات التي يتعين على إدارة الشركة ضرورة الحصول على موافقة مالك الأداة عليها.

إن التزامات السداد المترتبة على الشركة السعودية للكهرباء بموجب الاتفاقية تشكل التزامات مباشرة وغير مضمونة وتالية في الاستحقاق مقارنة بجميع التزامات الشركة ذات الأولوية وتأتي في مرتبة مساوية لجميع الالتزامات المكافئة الأخرى ولها أولوية فقط على حساب الالتزامات الثانوية.

وافقت الجمعية العمومية في اجتماعها المنعقد في 12 جمادى الاول 1442 هـ الموافق 27 ديسمبر 2020 م على تسوية مستحقات أرباح شركة أرامكو السعودية - المحولة دفتريا إلى حساب وزارة المالية - من توزيعات أرباح أسهمها في الشركة للمدة منذ تأسيسها حتى نهاية عام 1439 هـ بمبلغ 3,4 مليار ريال سعودي واضافة المبلغ ضمن مبلغ الأداة المالية. تم قياس القيمة العادلة وفقا للمعيار الدولي للتقرير المالي رقم 13 كما في 31 ديسمبر 2024 والتي لم تختلف منذ الاعتراف الأولي والتي تم قياسها وفقا لمدخلات المستوى 3 بمبلغ 159 مليار ريال سعودي . تم تحديد القيمة العادلة للمضاربة باستخدام طريقة الدخل حيث تم خصم التدفقات النقدية الدائمة من أداة المضاربة بمعدل خصم مناسب 4.3% محتسب على أساس تكلفة الدين التي تعكس العائد لأطول اجل لاستحقاق الصكوك المصدرة من الحكومة السعودية مضافا اليه علاوة مرتبطة بالمخاطر الطبيعية الدائمة للأداة. تقدر نسبة العائد التنظيمي الموزون لتكلفة رأس المال بنسبة 6 % والذي تم احتسابه باستخدام نموذج تسعير الأصول الرأسمالية اعتمادا على افتراضات السوق الحالية، وتعد تلك النسبة قريبة من نسبة العائد التعاقدي الموزون لتكلفة رأس المال المستخدمة في تقييم القيمة العادلة. بالإضافة إل ذلك، يقدر خيار الاسترداد بناءً على نموذج تسعير الخيار المناسب الذي يتضمن تقلبات أسعار الفائدة . تعتبر مدخلات التقييم تحت المستوى 3 من التسلسل الهرمي للقيمة العادلة. في 20 شوال سنة 1445 هجرية الموافق 29 ابريل 1924م تلقت الشركة الخطاب رقم 3979/450201 من وزير الطاقة رئيس اللجنة الوزارية بشأن مراجعة متوسط تكلفة رأس المال المرجح إلى 6.65% للسنوات 2024م إلى 2026م.

في 31 يناير 2025 م (1 شعبان 1446 هجرية) تلقت الشركة خطابا من وزير الطاقة بشأن الموافقة على تسوية نهائية للمبالغ المتنازع عليها المتعلقة بتكاليف الوقود والطاقة الكهربائية ، والتي بلغت 5.687 مليار ريال سعودي . ويشكل هذا المبلغ التزاما على المجموعة للحكومة ممثلة بوزارة المالية . وسيتم تحويل التسوية إل مبلغ إضا في لأداة المضاربة وفقا لإتفاقية المضاربة خلال 30 يوما من تلقي الخطاب . وقد سجلت المجموعة هذه التسوية كمصروف في قائمة المركز المالي الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024م.

"وتوقيع اتفاقية مضاربة مع حكومة المملكة العربية السعودية ممثلة بوزارة المالية، لتحويل صافي الالتزامات المالية المستحقة للحكومة على الشركة بنهاية عام 2019م والبالغة 167.9 مليار ريال سعودي الى أداة مالية غير مضمونة، وبمدة غير محددة، وقابلة للاسترداد، وهامش ربح سنوي قدره 4.5 % لمدة 3 سنوات تنتهي في عام 2023 شريطة إعادة حساب الهامش عليها. بتاريخ 20 شوال 1445 هـ الموافق 29 أبريل 2023 م، تلقت الشركة خطاب رقم 3979/450201 من الهيئة التنظيمية يتضمن المتوسط المرجح المحدث والذي نتج عنه تغيير هامش الربح السنوي ليكون بنسبة 5.15 % اعتبارًا من 1 يناير 2024 (لفترة 3 سنوات تنتهي في 2026م)"

" في 31 يناير 2025 م 1) شعبان 1446 هجرية) تلقت الشركة خطابا من وزير الطاقة بشأن الموافقة على تسوية نهائية للمبالغ المتنازع عليها المتعلقة بتكاليف الوقود والطاقة الكهربائية ، والتي بلغت 5.687 مليار ريال سعودي"

أهم معالم الأداء التشغيلي للشركة السعودية للكهرباء:

1. توليد الطاقة الكهربائية: القدرة الإجمالية لمحطات الشركة تبلغ في نهاية عام 2024م 56.41 جيجا واط & بينما إجمالي الطاقة الكهربائية المنتجة خلال عام 2024م بلغت 236,632 جيجا واط/الساعة

في عام 2024 ، تمكنت الشركة السعودية للكهرباء من تجاوز التحديات مثل زيادة الطلب خلال ذروة الصيف وضمان موثوقية الوحدات القديمة، لتحقق إنجازات تشغيلية بارزة .أنتجت الشركة 236.4 تيراواط/ ساعة مما يمثل أكثر من 57 % من إجمالي إنتاج الكهرباء في المملكة، مع نمو بنسبة 7 % في إجمالي القدرة المتاحة بنهاية عام 2024

2. التوزيع وخدمات المشتركين: 11.32 مليون مشترك بنهاية عام 2024م وبلغ عدد المشتركين الجدد 341,711 مشترك في عام 2024م . بلغت إجمالي الطاقة الكهربائية المباعة 323,620 جيجا واط/الساعة . تغطية العدادات الكهربائية الذكية بلغت 100%. نسبة الرضا لدى المشتركين بلغت 82.3% في عام 2024م. نسبة أتمتة شبكة التوزيع بلغت 36.37% في نهاية عام 2024م.
3. نقل الطاقة الكهربائية: أطوال شبكات النقل بلغت 99,793 كم دائري بنهاية عام 2024م.
4. التوطين (الشراء من المصانع الوطنية): بلغت نسبته 71% بنهاية عام 2024م

التصنيف الإئتماني:

التصنيف الإئتماني	
موديز Moody's	Aa3
ستاندارد أند بورز Poor's & Standard	A+
فيتش Fitch	A+

أداء البيئة، والمسؤولية الاجتماعية، والحوكمة (حسب تصنيف وكالة ستاندارد أند بورز) بلغ 50 بنهاية عام 2024م مرتفعا بنسبة 43%.

الأداء المالي التاريخي للشركة

خسائر كهرباء السعودية 1.9 مليار ريال بعد خصم توزيعات أداة المضاربة بنهاية عام 2024.. وخسائر الربع الرابع 7.5 مليار ريال نتيجة تسجيل مصروفات غير متكررة

سجلت الشركة السعودية للكهرباء، **التي تقوم بتوليد وتوزيع الكهرباء في جميع مناطق المملكة**، خسائر قدرها 1.9 مليار ريال بنهاية عام 2024 - بعد خصم توزيعات أداة المضاربة - مقابل أرباح قدرها 2.6 مليار ريال خلال نفس الفترة من العام الماضي.

انخفضت أرباح الشركة إلى 6.9 مليار ريال بنهاية عام 2024 -قبل خصم توزيعات أداة المضاربة - مقارنة بأرباح 10.2 مليار ريال تم تحقيقها خلال نفس الفترة من عام 2023.

البند	2023	2024	التغير
الإيرادات	75,329.67	88,666.00	17.7 %
اجمالي الدخل	15,521.38	17,486.00	12.7 %
دخل العمليات	14,166.00	11,770.00	(16.9 %)
صافي الدخل قبل خصم أرباح توزيعات أداة المضاربة	10,249.30	6,867.00	(33.0 %)
صافي الدخل بعد خصم أرباح توزيعات أداة المضاربة	2,587.92	(1925.00)	(174.4 %)
متوسط عدد الأسهم	4,166.59	4,166.59	-
ربح السهم قبل خصم أرباح توزيعات أداة المضاربة (ريال)	2.46	1.65	(33.0 %)
ربح السهم قبل البنود الاستثنائية (ريال)	0.82	0.79	(4.2 %)
ربح السهم بعد خصم أرباح توزيعات أداة المضاربة (ريال)	0.62	(0.46)	(174.4 %)

قالت الشركة إن سبب تسجيل خسائر خلال الفترة الحالية مقارنة مع أرباح الفترة المماثلة من العام السابق يعود إلى:

- تسجيل مصروفات غير متكررة بناء على قرار اللجنة الوزارية لإعادة هيكلة قطاع الكهرباء والشركة السعودية للكهرباء (اللجنة الوزارية) باعتماد تسوية نهائية للمبالغ المختلف عليها تاريخيا والمتعلقة بفروقات فنية في كميات وأسعار الوقود وتكلفة مناولته والطاقة الكهربائية.
- ارتفاع صافي أعباء التمويل بقائمة الدخل نتيجة الحصول على تمويلات جديدة خلال عام 2024م لتمويل توسعات النفقات الرأسمالية.
- وقد قابل ذلك جزئياً :الارتفاع في الإيرادات للعام الحالي مقارنة بالعام السابق ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى:

ا رتفاع الإيراد المطلوب المعترف به خلال العام الحالي نتيجةً لارتفاع معدل العائد التنظيمي الموزون لتكلفة رأس المال (العائد التنظيمي) ونمو قاعدة الأصول المنظمة.

زيادة الطلب على الطاقة الكهربائية، وارتفاع إيرادات إنتاج الطاقة الكهربائية للشركة، واستمرار نمو قاعدة المشتركين.

ارتفاع إيرادات تخص تطوير مشاريع إنشاء محطات وخطوط نقل لصالح عملاء الشركة.

- ارتفاع إيرادات إنتاج الطاقة الكهربائية واستمرار نمو قاعدة العملاء.
- ارتفاع إيرادات تطوير مشاريع إنشاء محطات وخطوط نقل لصالح عملاء الشركة.
- انخفاض مصاريف التشغيل والصيانة نتيجة لاستمرار تحسن الكفاءة التشغيلية.
- ارتفاع بند صافي الإيرادات والمصروفات الأخرى وارتفاع عكس مخصصات الذمم المدينة نتيجة لتحسن التحصيل وانخفاض مخصص الزكاة وارتفاع ربح الاستثمارات المسجلة بطريقة حقوق الملكية نظير حصص الشركة في محطات الإنتاج المستقل.

وباستثناء العناصر غير المتكررة من فترات المقارنة، يبلغ صافي الربح لعام 2024م 12,081 مليون ريال سعودي بالمقارنة بـ 11,094 مليون ريال سعودي خلال عام 2023م.

المقارنة الربعية (مليون)

البند	الربع الرابع 2023	الربع الرابع 2024	التغير
الإيرادات	18,433.84	22,112.66	20.0 %
اجمالي الدخل	(36.83)	1,420.70	3957.3 %
دخل العمليات	(577.00)	(4122.00)	(614.4 %)
صافي الدخل قبل خصم أرباح توزيعات أداة المضاربة	(91.21)	(5272.85)	(5,681.2 %)
صافي الدخل	(2022.29)	(7482.83)	(270.0 %)
متوسط عدد الأسهم	4,166.59	4,166.59	-
ربح السهم قبل خصم أرباح توزيعات أداة المضاربة (ريال)	(0.02)	(1.27)	(5,653.2 %)
ربح السهم قبل البنود الاستثنائية (ريال)	(0.49)	(0.43)	11.2 %
ربح السهم (ريال)	(0.49)	(1.80)	(270.0 %)

"الشركة السعودية للكهرباء، التي تقوم بتوليد وتوزيع الكهرباء في جميع مناطق المملكة"

"تسجيل مصروفات غير متكررة بناء على قرار اللجنة الوزارية لإعادة هيكلة قطاع الكهرباء والشركة السعودية للكهرباء (اللجنة الوزارية) باعتماد تسوية نهائية للمبالغ المختلف عليها تاريخيا والمتعلقة بفروقات فنية في كميات وأسعار الوقود وتكلفة مناولته والطاقة الكهربائية "

"باستثناء العناصر غير المتكررة من فترات المقارنة، يبلغ صافي الربح لعام 2024م 12,081 مليون ريال سعودي بالمقارنة بـ 11,094 مليون ريال سعودي خلال عام 2023م"

المقارنة الربعية (مليون)

البند	الربع الثالث 2024	الربع الرابع 2024	التغير
الإيرادات	28,315.52	22,112.66	(21.9 %)
اجمالي الدخل	8,757.42	1,420.70	(83.8 %)
دخل العمليات	8,155.44	(4122.00)	(150.5 %)
صافي الدخل قبل خصم أرباح توزيعات أداة المضاربة	6,898.06	(5272.85)	(176.4 %)
صافي الدخل	4,688.03	(7482.83)	(259.6 %)
متوسط عدد الأسهم	4,166.59	4,166.59	-
ربح السهم قبل خصم أرباح توزيعات أداة المضاربة (ريال)	1.66	(1.27)	(176.4 %)
ربح السهم قبل البنود الاستثنائية (ريال)	1.13	(0.43)	(138.3 %)
ربح السهم (ريال)	1.13	(1.80)	(259.6 %)

معلومات إضافية:

بلغ إجمالي حقوق المساهمين)لا توجد حقوق أقلية - بعد خصم أدوات المضاربة (بنهاية الفتره الحالية 77.8 مليار ريال سعودي بالمقارنة بـ 88.4 مليار ريال للفتره المماثلة من العام السابق.

يشار إلى أن الشركة كانت قد أعلنت بتاريخ 2025/2/2 عن تلقيها قرار اللجنة الوزارية والذي ينهي جميع الالتزامات التاريخية المتراكمة باعتماد تسوية نهائية بقيمة 5.687 مليار ريال وتحويلها إلى أداة المضاربة.

قام فريق العمل المشكل من وزارة الطاقة، ووزارة المالية، والهيئة السعودية لتنظيم الكهرباء، بالتنسيق مع الجهات المعنية بدراسة التعاملات محل الخلاف والبالغ إجماليها 10.3 مليار ريال سعودي، وتم الاستعانة باستشاريين فنيين وقانونيين مستقلين لدراسة الخلاف والرفع للجنة الوزارية الموقرة. وبناءً عليه، صدر قرار اللجنة الوزارية القاضي بـ أولاً. اعتماد صافي مبلغ تسوية نهائية للتعاملات محل الخلاف بقيمة 5.687 مليار ريال سعودي فقط كالتزام مستحق على الشركة للحكومة ممثلة بوزارة المالية (التزام التسوية)، ثانياً. تحويل التزام التسوية كمبلغ إضافي لأداة المضاربة وفقا للأحكام الواردة في اتفاقية المضاربة الموقعة بين الشركة والحكومة ممثلة بوزارة المالية، خلال 30 يوماً من تاريخ تلقي خطاب سمو وزير الطاقة.

وفي إطار ما تقرر أعلاه، ستقوم الشركة، باستكمال الإجراءات النظامية ذات الصلة، وإثبات التزام التسوية المشار إليه أعلاه وتوقيع ملحق لاتفاقية المضاربة الموقعة مع الحكومة ممثلة بوزارة المالية، لإضافة مبلغ التزام التسوية البالغ 5.687 مليار ريال سعودي إلى أداة المضاربة، ليصبح إجمالي مبلغ أداة المضاربة 173.607 مليار ريال سعودي. ويتوقع أن يظهر الأثر المالي لهذه التسوية في القوائم المالية لعام 2024م.

صافي الربح أو الخسارة لشركة السعودية للكهرباء على أساس ربع سنوي بالمليون ريال سعودي

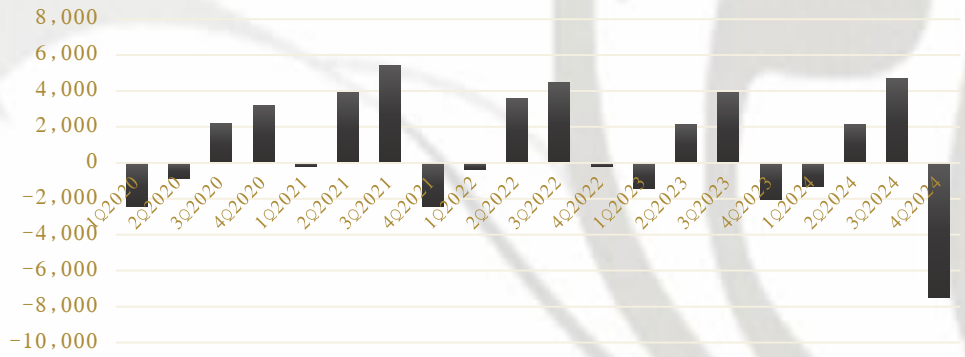

"يشار إلى أن الشركة كانت قد أعلنت بتاريخ 2025/2/2 عن تلقيها قرار اللجنة الوزارية والذي ينهي جميع الالتزامات التاريخية المتراكمة باعتماد تسوية نهائية بقيمة 5.687 مليار ريال وتحويلها إلى أداة المضاربة"

"وبناءً عليه، صدر قرار اللجنة الوزارية القاضي بـ أولاً. اعتماد صافي مبلغ تسوية نهائية للتعاملات محل الخلاف بقيمة 5.687 مليار ريال سعودي فقط كالتزام مستحق على الشركة للحكومة ممثلة بوزارة المالية (التزام التسوية)، ثانياً. تحويل التزام التسوية كمبلغ إضافي لأداة المضاربة وفقا للأحكام الواردة في اتفاقية المضاربة الموقعة بين الشركة والحكومة ممثلة بوزارة المالية، خلال 30 يوماً من تاريخ تلقي خطاب سمو وزير الطاقة"

"ليصبح إجمالي مبلغ أداة المضاربة 173.607 مليار ريال سعودي. وأن يظهر الأثر المالي لهذه التسوية في القوائم المالية لعام 2024م"

رات الأداء المالي للشركة السعودية باء (بالمليون ريال مالم يحدد غير ذلك)	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
ت التشغيل	50,685	64,064	65,040	68,709	69,338	72,079	75,330	88,666
ي الربح	6,690	5,920	6,124	8,323	20,542	19,760	15,521	17,486
ربح السنة قبل خصم أرباح توزيعات لمضاربة	6,908	1,757	1,388	3,026	14,391	15,135	10,249	6,887
توزيعات أداة المضاربة	0	0	0	927	7,661	7,661	7,666	8,812
ربح السنة بعد خصم أرباح توزيعات لمضاربة	6,908	1,757	1,388	2,098	6,730	7,474	2,583	-1,925
ل	146,511	157,578	126,932	76,819	72,660	74,417	81,742	118,732
ك	0	0	39,290	44,160	44,160	33,742	37,492	35,151
ي حقوق الملكية قبل أداة المضاربة	72,309	73,678	73,570	79,854	83,703	89,130	88,397	83,451
لمضاربة	0	0	0	167,921	167,921	167,921	167,921	167,921
ي حقوق الملكية بعد أداة المضاربة	72,309	73,678	73,570	247,775	251,624	257,051	256,318	251,372
النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية			25,705	28,137	46,284	42,435	32,619	38,317
النقد الناتج من/أو المستخدم في طة الاستثمارية			-21,143	-23,399	-26,060	-30,012	-31,886	-55,573
النقد المستخدم/أو المتولد من طة التمويلية			-5,073	-2,117	-18,520	-15,503	-3,274	18,266
ل النمو السنوي في الإيرادات	2%	26%	2%	6%	1%	4%	32%	18%
ل النمو السنوي في إجمالي الربح	-2%	-12%	3%	36%	147%	-4%	-21%	13%
ل النمو السنوي في صافي الربح	52%	-75%	-21%	51%	221%	11%	-65%	-175%
ل إجمالي الربح	13%	9%	9%	12%	30%	27%	21%	20%
ل صافي الربح قبل خصم أرباح توزيعات لمضاربة	14%	3%	2%	4%	21%	21%	14%	8%
ل صافي الربح بعد خصم أرباح توزيعات لمضاربة	14%	3%	2%	3%	10%	10%	3%	-2%
السهم السنوية (بالريال السعودي)	1.66	0.42	0.33	0.50	1.62	1.79	0.62	-0.46
ة الدفترية للسهم (بالريال السعودي)	17.35	17.68	17.66	19.17	20.09	21.39	21.22	20.03
ات الأرباح السنوية للسهم (بالريال ودي)	0.7	0.7	0.7	0.7	0.7	0.7	0.7	0.7
الربح السنوي للسهم بالريال/سعر ال للسهم في تاريخ هذا التقرير	5%	5%	5%	5%	5%	5%	5%	5%
الأرباح السنوي للسهم بالريال/ربحية م السنوية بالريال	42%	166%	210%	139%	43%	39%	113%	-152%
الأرباح	9.06	35.62	45.10	29.83	9.30	8.37	24.23	-32.51
القيمة الدفترية	0.87	0.85	0.85	0.78	0.75	0.70	0.71	0.75
ط العائد السنوي على حقوق همين	10%	2%	2%	3%	8%	9%	3%	-2%
ض/حقوق الملكية	203%	214%	173%	96%	87%	83%	92%	142%

ايرادات التشغيل للشركة السعودية للكهرباء بالمليون ريال سعودي

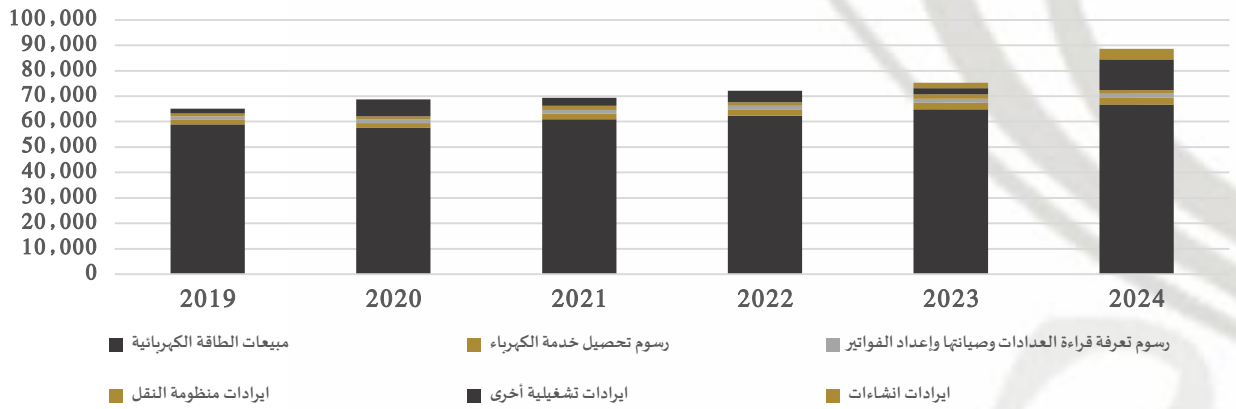

التطورات الأخيرة:

- ارتفاع إيرادات السعودية للكهرباء 18% لتبلغ 88.7 مليار خلال عام 2024.. والاستثمارات الرأسمالية هي الأعلى تاريخياً بقيمة 60 مليار ريال

أعلنت الشركة السعودية للكهرباء نتائجها المالية لعام 2024، حيث سجلت إيرادات تشغيلية بلغت 88.7 مليار ريال ، مقارنة بـ 75.3 مليار ريال في العام السابق، محققةً نمواً بنسبة 18%. ويعكس هذا الأداء استمرار الطلب القوي على الكهرباء، وزيادة إنتاج الشركة من الطاقة، إلى جانب التوسع في قاعدة الأصول المنظمة وارتفاع العائد التنظيمي الموزون لتكلفة رأس المال. كما أسهمت الإيرادات المتحققة في تطوير وإدارة المشاريع، بما في ذلك مشاريع إنشاء محطات وخطوط النقل لصالح العملاء، في تعزيز النمو العام.

وسجلت الشركة صافي ربح قدره 6.9 مليار ريال خلال عام 2024، مقارنة بـ 10.2 مليار ريال في العام السابق. وأوضحت أن هذا التراجع يعزى بشكل رئيسي إلى تسجيل مصروف غير متكرر بقيمة 5.7 مليار ريال، ناتج عن تسوية نهائية للمبالغ المختلف عليها تاريخياً والمتعلقة بفروقات فنية في كميات وأسعار الوقود وتكلفة مناولته والطاقة الكهربائية. ومع استبعاد هذه المصروفات غير المتكررة، بلغ صافي الربح المعدل 12.1 مليار ريال مقارنة بـ 11.1 مليار ريال في 2023، ما يمثل نمواً بنسبة 8.9%. ويرجع هذا التحسن إلى عدة عوامل رئيسية، تشمل ارتفاع الإيرادات المطلوبة المعترف بها خلال 2024، نتيجةً لنمو قاعدة الأصول المنظمة بنسبة 10% لتصل إلى 231 مليار ريال، وارتفاع إيرادات إنتاج الطاقة الكهربائية، وزيادة عدد المشتركين، بالإضافة إلى تحسن كفاءة التشغيل وخفض المصاريف التشغيلية والصيانة، إلى جانب ارتفاع صافي الإيرادات الأخرى، وتحسن التحصيل، وانخفاض مخصص الزكاة، وزيادة أرباح الاستثمارات المسجلة بطريقة حقوق الملكية في محطات الإنتاج المستقل.

وفي تعليقه على الأداء المالي والتشغيلي، قال المهندس خالد بن سالم الغامدي، الرئيس التنفيذي المكلف للشركة السعودية للكهرباء: "يمثل عام 2024 محطة جديدة من النمو المتسارع والتميز التشغيلي والاستثمار في المستقبل، حيث حققنا مستويات تاريخية من الإيرادات، ونفذنا استثمارات رأسمالية هي الأعلى في تاريخ الشركة، كما نمضي قدماً في تنفيذ استراتيجياتنا لدعم التحول المتسارع وغير المسبوق في قطاع الطاقة الكهربائية، وفقًا لرؤية السعودية 2030 وتوجهات صناعة الكهرباء، ما يخلق فرصاً استثنائية للنمو خلال السنوات المقبلة، مستفيدين من الأطر التنظيمية الداعمة والمركز المالي والاستراتيجي القوي للشركة."

وأضاف" :نحن ملتزمون بتعزيز أمن الطاقة، ودعم تحول المملكة إلى مركز إقليمي للطاقة النظيفة، وتقديم خدمات كهربائية موثوقة وعالية الجودة، عبر تسريع الابتكار والتحول الرقمي، وتحسين كفاءة عملياتنا التشغيلية، مع ضمان تجربة متميزة لمشتركينا."

وشهد عام 2024 ارتفاعًا غير مسبوق في الاستثمارات الرأسمالية التي بلغت 60 مليار ريال، بزيادة 44% عن العام السابق، تركزت في مشاريع البنية التحتية الكهربائية، وتعزيز الشبكات الذكية، ورفع كفاءة التوليد، ودعم موثوقية الخدمة. كما استمرت الشركة في توسيع قدراتها في الطاقة المتجددة، حيث بلغت القدرات المربوطة بالشبكة 6.8 جيجاواط بنهاية العام، فيما يجري تنفيذ مشاريع إضافية بقدرة 27.3 جيجاواط، مع طرح مشاريع جديدة بقدرة 33.2 جيجاواط.

وفي إطار تحسين استقرار الشبكة وكفاءتها، تم تشغيل أول مشروع لتخزين الطاقة بالبطاريات في بيشة بقدرة 500 ميجاواط، بالإضافة إلى تطوير خمسة مشاريع أخرى بطاقة إجمالية 2,500 ميجاواط. كما واصلت الشركة تنفيذ مشاريع الربط الكهربائي الإقليمي، بما في ذلك الربط السعودي المصري بقدرة 3 جيجاواط، ودراسات لمشاريع ربط جديدة مع إيطاليا، اليونان، والهند.

وعلى مستوى تجربة المشتركين، ارتفعت نسبة رضا العملاء إلى 82.3%، وتحسن متوسط مدة الانقطاع الكهربائي (SAIDI) بنسبة 17%، ومتوسط تكرار الانقطاع (SAIFI) بنسبة 19%، مع تقليص زمن توصيل الخدمة للمشتركين الجدد بنسبة 9%. كما عززت الشركة بنيتها الرقمية عبر أتمتة جميع محطات التوزيع في المشاعر المقدسة وربط مركز تحكم التوزيع في مكة بشبكة الألياف البصرية، لضمان استقرار الخدمة خاصة خلال موسم الحج.

وحافظت الشركة على مركزها المالي القوي، حيث بلغت قيمة التمويلات التي حصلت عليها خلال العام 57.2 مليار ريال عبر أدوات تمويلية متنوعة، شملت إصدارات الصكوك، التمويلات المحلية والدولية، واتفاقيات ائتمان الصادرات، لدعم استثماراتها في مشاريع النمو المستقبلي.

وبفضل أدائها القوي، رفعت وكالة موديز التصنيف الائتماني للشركة من A1 إلى Aa3 مع نظرة مستقبلية مستقرة. كما رفعت فيتش تصنيفها من A إلى A+ ، ليعادل التصنيف الائتماني للشركة التصنيف السيادي للمملكة، ما يعزز مكانتها بين أكبر شركات الكهرباء عالميًا.

- السعودية للكهرباء توصي بتوزيع أرباح نقدية بنسبة 7% عن 2024

أوصى مجلس إدارة الشركة السعودية للكهرباء خلال اجتماعه أمس الثلاثاء، بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين بنسبة 7% (ما يعادل 0.70 ريال للسهم)، وذلك كأرباح نقدية عن العام المالي 2024، على النحو التالي:

الأرباح النقدية للمساهمين	
رأس المال الحالي	41666 مليون ريال
عدد الأسهم	4166.6 مليون سهم
إجمالي الأرباح الموزعة	2916.6 مليون ريال
النسبة من رأس المال	7 % (ما يعادل 0.70 ريال للسهم)
أحقية الأرباح	للمساهمين المالكين للأسهم بنهاية ثاني يوم تداول يلي يوم انعقاد الجمعية
تاريخ التوزيع	لاحقاً

"أعلنت الشركة السعودية للكهرباء نتائجها المالية لعام 2024، حيث سجلت إيرادات تشغيلية بلغت 88.7 مليار ريال ، مقارنة بـ 75.3 مليار ريال في العام السابق، محققةً نمواً بنسبة 18%. ويعكس هذا الأداء استمرار الطلب القوي على الكهرباء، وزيادة إنتاج الشركة من الطاقة، إلى جانب التوسع في قاعدة الأصول المنظمة وارتفاع العائد التنظيمي الموزون لتكلفة رأس المال. كما أسهمت الإيرادات المتحققة في تطوير وإدارة المشاريع، بما في ذلك مشاريع إنشاء محطات وخطوط النقل لصالح العملاء، في تعزيز النمو العام"

"وأوضحت الشركة أن التراجع في صافي الربح قبل توزيعات أرباح أداة المضاربة يعزى بشكل رئيسي إلى تسجيل مصروف غير متكرر بقيمة 5.7 مليار ريال، ناتج عن تسوية نهائية للمبالغ المختلف عليها تاريخياً والمتعلقة بفروقات فنية في كميات وأسعار الوقود وتكلفة مناولته والطاقة الكهربائية. ومع استبعاد هذه المصروفات غير المتكررة، بلغ صافي الربح المعدل 12.1 مليار ريال مقارنة بـ 11.1 مليار ريال في 2023، ما يمثل نمواً بنسبة 8.9%"

"وشهد عام 2024 ارتفاعًا غير مسبوق في الاستثمارات الرأسمالية التي بلغت 60 مليار ريال، بزيادة 44% عن العام السابق، تركزت في مشاريع البنية التحتية الكهربائية، وتعزيز الشبكات الذكية، ورفع كفاءة التوليد، ودعم موثوقية الخدمة. كما استمرت الشركة في توسيع قدراتها في الطاقة المتجددة، حيث بلغت القدرات المربوطة بالشبكة 6.8 جيجاواط بنهاية العام، فيما يجري تنفيذ مشاريع إضافية بقدرة 27.3 جيجاواط، مع طرح مشاريع جديدة بقدرة 33.2 جيجاواط"

"بفضل أدائها القوي، رفعت وكالة موديز التصنيف الائتماني للشركة من A1 إلى Aa3 مع نظرة مستقبلية مستقرة، كما رفعت فيتش تصنيفها من A إلى A+، ليعادل التصنيف الائتماني للشركة التصنيف السيادي للمملكة، ما يعزز مكانتها بين أكبر شركات الكهرباء عالميًا"

التطور التاريخي للتوزيعات النقدية (ريال/ للسهم)

تاريخ الإعلان	تاريخ الاستحقاق	تاريخ التوزيع	إجمالي التوزيعات النقدية (مليون ريال)	التوزيع النقدي*	ملاحظات
2025/03/05	-	-	2,916.62	0.70	
2024/03/06	2024/05/14	2024/05/30	2,916.62	0.70	
2023/03/15	2023/05/09	2023/05/25	2,916.62	0.70	
2022/03/16	2022/05/17	2022/06/06	2,916.62	0.70	
2021/03/30	2021/04/27	2021/05/20	2,916.62	0.70	
2020/04/21	2020/06/02	2020/06/16	749.30	0.70	
2019/03/13	2019/04/30	2019/05/12	749.30	0.70	
2018/03/21	2018/06/25	2018/07/17	547.00	0.70	
2017/02/21	2017/04/19	2017/04/30	547.00	0.70	
2016/02/23	2016/04/25	2016/05/08	547.00	0.70	

التوزيعات النقدية التاريخية للسهم معدله بأثر اجراءات تغيرات رأس المال وأسهم المنحة إن وجدت

- السعودية للكهرباء وأكوا باور توقعان اتفاقية شراء الطاقة لمشروع توسعة محطة القريّة للإنتاج المستقل بقدرة إنتاجية تصل إلى 3,010 ميجاواط وبقيمة تبلغ 13.4 مليار ريال

أعلنت الشركة السعودية للكهرباء، وشركة "أكوا باور"، توقيع اتفاقية شراء الطاقة، لمشروع توسعة محطة القريّة للإنتاج المستقل، مع الشركة السعودية لشراء الطاقة (المشتري الرئيس).

وتتضمن التوسعة تطوير محطة توليد كهرباء، تعمل بنظام الدورة المركبة، على شاطئ القريّة، في المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية، بقدرة إنتاجية تصل إلى 3,010 ميجاواط، مع جاهزية المحطة لبناء وحدةٍ لالتقاط الكربون .وتبلغ القيمة الإجمالية للمشروع 13.4 مليار ريال سعودي. وستمتلك الشركة السعودية للكهرباء حصة 40% في المشروع، فيما ستمتلك "أكوا باور" حصة مماثلة فيه.

ويهدف المشروع إلى تعزيز موثوقية واستدامة الطاقة في المملكة، حيث يعتمد على أحدث تقنيات التوربينات الغازية التي تعمل بنظام الدورة المركبة، الأمر الذي يتيح استبدال عمليات إنتاج الكهرباء المعتمدة على البترول بخيارات أكثر استدامة، ويُسهم، بشكل مباشر، في تقليل الانبعاثات الكربونية، ويُعزز حماية البيئة. تماشياً مع رؤية "السعودية 2030" ومستهدفاتها الطموحة في مجال الاستدامة.

يعد هذا المشروع أحد أكبر مشروعات توليد الكهرباء في المملكة، حيث يتضمن تطوير وتمويل وبناء وامتلاك وتشغيل محطة توليد غازية تعمل بنظام الدورة المركبة، بالإضافة إلى تطوير وتمويل وبناء ثم نقل ملكية محطة تحويل كهربائية بجهد 380كيلوفولت.

الجدير بالذكر أن الشركة السعودية للكهرباء تُعد أكبر منتج وناقل وموزع للطاقة الكهربائية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والمصدر الرئيس للكهرباء في المملكة، حيث يتجاوز عدد مشتركيها 11 مليون مشترك، فيما تُعدّ "أكوا باور"، أكبر شركة خاصة في مجال تحلية المياه في العالم، والرائدة في مجال تحولات الطاقة، والأولى في مجال الهيدروجين الأخضر.

- مصرف الراجحي والشركة السعودية للكهرباء يوقعان اتفاقية شراكة استراتيجية

أعلن مصرف الراجحي عن توقيع اتفاقية شراكة استراتيجية مع الشركة السعودية للكهرباء، والتي تُتيح لعملاء برنامج الولاء "مكافأة"، على استبدال نقاط الولاء عبر تطبيق الشركة السعودية للكهرباء لسداد فواتيرهم الشهرية والخدمات الأخرى.

وتهدف هذه الاتفاقية لتعزيز تجربة عملاء مصرف الراجحي من خلال توفير تنوع أكثر في خيارات استبدال نقاط "مكافأة" من خلال إضافة خدمات المرافق العامة المتمثلة بالشركة السعودية للكهرباء.

وبهذه المناسبة قال عبد الله الجبر مدير عام التسويق وتجربة العميل في مصرف الراجحي "نسعى باستمرار في مصرف الراجحي لتوفير المزيد من الشركات المميزة وذلك لإثراء تجربة عملائنا والتعاون مع صرح عملاق مثل الشركة السعودية للكهرباء والتي تعد أكبر شركة مرافق عامة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يعزز هذ التوجه."

وأضاف الجبر" لدينا استراتيجية على المدى البعيد وهي أن يكون برنامج الولاء "مكافأة" ليس مجرد نقاط مكافآت فقط بل أسلوب حياة لعملائنا وذلك من خلال إضافة الخدمات والمتاجر بشكل مستمر ليكون قيمة مضافة لعملائنا حول المملكة."

ومن جهته أكد عبدالعزيز المهيزع نائب رئيس تنفيذي وكبير المسؤولين الماليين في الشركة السعودية للكهرباء: "نحن في الشركة السعودية للكهرباء نحرص دائمًا على تقديم حلول مبتكرة تسهّل على عملائنا سداد فواتيرهم والاستفادة من خدماتنا بشكل أكثر مرونة.

وتأتي شراكتنا مع مصرف الراجحي من خلال برنامج "مكافأة" كخطوة استراتيجية لتعزيز تجربة العملاء، حيث تتيح لهم إمكانية استبدال نقاط الولاء لسداد الفواتير والاستفادة من خدماتنا بسهولة عبر تطبيق الشركة. نؤمن بأن هذه المبادرة ستساهم في تعزيز رضا عملائنا وتوفير خيارات دفع أكثر تنوعًا، ونتطلع إلى مزيد من التعاون والشراكات التي تدعم رحلة التحول الرقمي وتحقق قيمة مضافة لعملائنا الكرام."

ويُعد برنامج "مكافأة"، الذي يخدمُ ما يزيد عن 16 مليون عميل، أكبر برنامج ولاء من حيثُ إجمالي قيمة المكافآت المُقدمة للعُملاء بين قطاع البنوك في المملكة العربية السعودية. ويضمُ البرنامج حاليًا أكثر من 250 علامة تجارية شريكة من مُختلف مناطق المملكة، كما يُتيح للعملاء استخدام نقاط "مكافأة" كوسيلة للدفع. وتشهد تجربة الولاء الخاصة بالبرنامج تطوراً مستمراً لتقديم أفضل تجربة للعملاء الذين يمكنهم ببساطة زيارة نقاط البيع وإجراء جميع معاملات "مكافأة" بسرعة، من خلال رقم الجوال المسجل في برنامج مكافأة أو زيارة الموقع الإلكتروني أو التطبيق الخاص بالشركاء لإجراء جميع معاملات مكافأة بسرعة.

"يهدف المشروع إلى تعزيز موثوقية واستدامة الطاقة في المملكة، حيث يعتمد على أحدث تقنيات التوربينات الغازية التي تعمل بنظام الدورة المركبة، الأمر الذي يتيح استبدال عمليات إنتاج الكهرباء المعتمدة على البترول بخيارات أكثر استدامة، ويُسهم، بشكل مباشر، في تقليل الانبعاثات الكربونية، ويُعزز حماية البيئة. تماشياً مع رؤية "السعودية 2030" ومستهدفاتها الطموحة في مجال الاستدامة"

"يعد هذا المشروع أحد أكبر مشروعات توليد الكهرباء في المملكة، حيث يتضمن تطوير وتمويل وبناء وامتلاك وتشغيل محطة توليد غازية تعمل بنظام الدورة المركبة، بالإضافة إلى تطوير وتمويل وبناء ثم نقل ملكية محطة تحويل كهربائية بجهد 380 كيلوفولت"

"الجدير بالذكر أن الشركة السعودية للكهرباء تُعد أكبر منتج وناقل وموزع للطاقة الكهربائية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والمصدر الرئيس للكهرباء في المملكة، حيث يتجاوز عدد مشتركيها 11 مليون مشترك، فيما تُعدّ "أكوا باور"، أكبر شركة خاصة في مجال تحلية المياه في العالم، والرائدة في مجال تحولات الطاقة، والأولى في مجال الهيدروجين الأخضر"

- كهرباء السعودية تنتهي من طرح صكوك بقيمة 2.75 مليار دولار

أعلنت الشركة السعودية للكهرباء عن انتهاء طرحها صكوكًا ثنائية الشريحة بقيمة 2.75 مليار دولار، تتضمن شريحة صكوك خضراء.

وأوضحت الشركة في بيان لها على تداول، تفاصيل الطرح كما يلي:

التفاصيل	
نوع الإصدار	صكوك ذات أولوية وغير مضمونة مقومة بالدولار الأمريكي.
قيمة الطرح	الشريحة الأولى: 1.5 مليار دولار.
	الشريحة الثانية (صكوك خضراء): 1.25 مليار دولار
العدد الإجمالي للصكوك	13750 صك.
القيمة الاسمية للصك	200 ألف دولار.
العائد	5.225 % سنويا لشريحة 5 سنوات.
	5.489 % سنويا لشريحة 10 سنوات.
مدة الاستحقاق	5 سنوات للشريحة الأولى.
	10 سنوات لشريحة الصكوك الخضراء.
شروط أحقية الاسترداد	من الممكن أن تسترد الصكوك قبل تاريخ استحقاقها، وذلك في حالات معينة كما هو مفصّل في نشرة الإصدار الأساسية الخاصة بالصكوك.

وأضافت أن الصكوك ستُدرج في السوق المالية الدولية لسوق لندن للأوراق المالية.

وأشارت إلى أنه سيتم طرح الصكوك وبيعها وتسليمها خارج الولايات المتحدة فقط وبموجب معاملات خارجية لأشخاص غير أمريكيين بالاعتماد على اللائحة إس (Regulation S) من قانون الأوراق المالية الأمريكي لعام 1933، كما يتم تعديله.

- استكمالًا للإصلاحات المالية.. السعودية للكهرباء تُسوّي جميع التزاماتها التاريخية للدولة بقيمة 5.687 مليار

أعلنت الشركة السعودية للكهرباء عن تلقها ما يفيد بموافقة اللجنة الوزارية لإعادة هيكلة قطاع الكهرباء والشركة السعودية للكهرباء (اللجنة الوزارية) على اعتماد تسوية نهائية للمبالغ المختلف عليها تاريخيًا، والمتعلقة بفروقات فنية في كميات وأسعار الوقود وتكلفة مناولته والطاقة الكهربائية. وقد شكّل فريق عملٍ من وزارة الطاقة، ووزارة المالية، والهيئة السعودية لتنظيم الكهرباء، بالتنسيق مع الجهات المعنية، لدراسة التعاملات محل الخلاف البالغ إجمالها 10.3 مليار ريال سعودي، والاستعانة باستشاريين فنيين وقانونيين مستقلين لرفع التوصيات إلى اللجنة الوزارية الموقرة. وقالت الشركة في بيان لـ "أرقام "إنه بناءً على ذلك، أصدرت اللجنة الوزارية قرارها القاضي بـ أولا: اعتماد مبلغ تسويةٍ نهائيةٍ للتعاملات محل الخلاف بقيمة 5.687 مليار ريال سعودي فقط، كالتزامٍ مستحقٍ على الشركة للحكومة ممثلةً بوزارة المالية. ثانيا :تحويل هذا الالتزام إلى أداة المضاربة وفقاً للأحكام الواردة في اتفاقية المضاربة الموقعة بين الشركة والحكومة ممثلة بوزارة المالية، وذلك خلال 30 يوما من تاريخ 31-01-2025م. وستقوم الشركة بإثبات التزام التسوية النهائية في قوائمها المالية، وتوقيع ملحق لاتفاقية المضاربة، ليصبح إجمالي مبلغ أداة المضاربة 173.607 مليار ريال سعودي. ومن المتوقع أن يظهر الأثر المالي لهذه التسوية في القوائم المالية لعام 2024م. كما توقَّعت الشركة عدم وجود أثر جوهري على التوزيعات النقدية للسهم. وأوضحت أن أداة المضاربة هي أداة مالية ثانوية، غير مضمونة، وبأجل غير محدد، وقابلة للاسترداد، مع هامش ربح سنوي مرتبط بمعدل العائد التنظيمي الموزون لتكلفة رأس المال، يُستحق دفعه في حال تقرير توزيع أرباح نقدية على الأسهم العادية. وهذه الأداة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، ومصنفة ضمن حقوق الملكية، وليس لها تأثير على نسبة ملكية حملة أسهم الشركة والحقوق المتصلة بها"

"في إطار دعم منظومة الطاقة والحكومة لدور الشركة الاستراتيجي، حيث نعمل على تطوير البنية التحتية الكهربائية، وربط محطات الطاقة المتجددة، وبناء بطاريات تخزين الطاقة لتعزيز قدراتها، بما يضمن تقديم خدمة كهربائية متكاملة في المملكة بموثوقية وكفاءة عاليتين، ويساهم في فتح آفاقٍ جديدةٍ للنمو المستدام وتعزيز القيمة للمساهمين"

"وقد شكّل فريق عملٍ من وزارة الطاقة، ووزارة المالية، والهيئة السعودية لتنظيم الكهرباء، بالتنسيق مع الجهات المعنية، لدراسة التعاملات محل الخلاف البالغ إجمالها 10.3 مليار ريال سعودي، والاستعانة باستشاريين فنيين وقانونيين مستقلين لرفع التوصيات إلى اللجنة الوزارية الموقرة. وقالت الشركة ففي بيان رسمي إنه بناءً على ذلك، أصدرت اللجنة الوزارية قرارها القاضي بـ أولا: اعتماد مبلغ تسويةٍ نهائيةٍ للتعاملات محل الخلاف بقيمة 5.687 مليار ريال سعودي فقط، كالتزامٍ مستحقٍ على الشركة للحكومة ممثلةً بوزارة المالية. ثانيا: تحويل هذا الالتزام إلى أداة المضاربة وفقاً للأحكام الواردة في اتفاقية المضاربة الموقعة بين الشركة والحكومة ممثلة بوزارة المالية، وذلك خلال 30 يوما من تاريخ 31-01-2025م. وستقوم الشركة بإثبات التزام التسوية النهائية في قوائمها المالية، وتوقيع ملحق لاتفاقية المضاربة، ليصبح إجمالي مبلغ أداة المضاربة 173.607 مليار ريال سعودي. ومن المتوقع أن يظهر الأثر المالي لهذه التسوية في القوائم المالية لعام 2024م، كما توقَّعت الشركة عدم وجود أثر جوهري على التوزيعات النقدية للسهم. وأوضحت أن أداة المضاربة هي أداة مالية ثانوية، غير مضمونة، وبأجل غير محدد، وقابلة للاسترداد، مع هامش ربح سنوي مرتبط بمعدل العائد التنظيمي الموزون لتكلفة رأس المال، يُستحق دفعه في حال تقرير توزيع أرباح نقدية على الأسهم العادية. وهذه الأداة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، ومصنفة ضمن حقوق الملكية، وليس لها تأثير على نسبة ملكية حملة الشركة والحقوق المتصلة بها. وأوضح المهندس خالد الغامدي، الرئيس التنفيذي المكلف للشركة السعودية للكهرباء، قائلًا: "يأتي هذا القرار استكمالًا للإصلاحات المالية التي أُعلن عنها في 16 نوفمبر 2020م .وقد أنهى قرار اللجنة الوزارية بهذه التسوية النهائية جميع الالتزامات التاريخية المتراكمة على الشركة. كما عزّز رسملة التزام التسوية بإضافته لاتفاقية المضاربة الهيكل الرأسمالي للشركة وقاعدتها الرأسمالية، وسيدعم جاهزيتها لتنفيذ خططها الاستثمارية الضخمة، في إطار دعم منظومة الطاقة والحكومة لدور الشركة الاستراتيجي، حيث نعمل على تطوير البنية التحتية الكهربائية، وربط محطات الطاقة المتجددة، وبناء بطاريات تخزين الطاقة لتعزيز قدراتها، بما يضمن تقديم خدمة كهربائية متكاملة في المملكة بموثوقية وكفاءة عاليتين، ويساهم في فتح آفاقٍ جديدةٍ للنمو المستدام وتعزيز القيمة للمساهمين." وأضاف الغامدي: "نحن في الشركة السعودية للكهرباء ملتزمون بدورنا المحوري في دعم مزيج الطاقة المستدام والمتنوع في المملكة، تماشيًا مع رؤية 2030. وتهدف استثماراتنا الضخمة إلى مواكبة التطورات المتسارعة عالميًا، وتلبية الطلب المتزايد على الطاقة، تجسيدًا لنمو القطاع الاقتصادي في المملكة. كما نولي اهتمامًا خاصًا برفع نسبة المحتوى المحلي والتوطين، تعزيزًا للاقتصاد الوطني." واختتم قائلًا: "إن هذا القرار يمثل امتدادًا لدعم حكومة خادم الحرمين الشريفين – أيده الله – لقطاع الكهرباء، لضمان الارتقاء بمستوى الخدمة المقدمة للمواطنين والمقيمين في جميع مناطق المملكة، وفقًا لمستهدفات رؤية السعودية ."2030

وفي إشارة إلى التحسّن والتطوير الذي تحققه الشركة أو تستهدفه في مجال الاستدامة اتساقاً مع توجهات القطاع ومستهدفاته نحو رفع الكفاءة التشغيلية وجودة الخدمة الكهربائية مع تقليل الآثار البيئية والمساهمة في تحقيق مستهدفات المملكة في خفض الانبعاثات الكربونية، أوضحت الشركة في أغسطس 2024م أنها حققت تقدماً في تصنيفها للممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG)لعام 2024 بنسبة 43% مقارنة بالعام الماضي، ليرتفع من 35 إلى 50، وذلك وفقاً لتقييم الاستدامة للشركات من قبل ستاندرد آند بورز (أحد أكبر وكالات التصنيف على مستوى العالم)، وهو تقييم عالمي يصدر بشكل دوري سنوي .كما حققت الشركة جائزتين في المسؤولية الاجتماعية للشركات للعام 2024 (الفئة الذهبية عن المساهمات المقدمة)، وجائزة أفضل الممارسات على مستوى قطاع الطاقة التي تنظمها وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، وذلك نظير جهود الشركة المستمرة في تبني الممارسات المسؤولة تجاه المجتمع والبيئة، بالإضافة إلى برامج ومبادرات المسؤولية الاجتماعية التي تتمحور حول ثلاثة ركائز أساسية هي الصحة والرفاهية، وحماية وتجديد البيئة، والازدهار الاقتصادي.

- السعودية للكهرباء: نسعى لاستثمار نحو 500 مليار ريال حتى عام 2030

أكدت الشركة السعودية للكهرباء، سعيها لاستثمار نحو 500 مليار ريال حتى عام 2030، وذلك لبناء شبكات منظومة نقل الطاقة الكهربائية والربط بين مناطق المملكة بمختلف التقنيات . وبحسب بيان للشركة نقلته وكالة الأنباء السعودية، جاء ذلك خلال مشاركة الشركة في منتدى الطاقة السعودي الصيني 2023، الذي أقيم في العاصمة الصينية بكين خلال الفترة من 19 إلى 20 أكتوبر، تحت إشراف وزارة الطاقة، وذلك للاستفادة من التجارب الصينية المتقدمة في بناء شبكات منظومة نقل الطاقة الكهربائية والربط بين مناطق المملكة بمختلف التقنيات، إضافة إلى مشاريع الشبكات الذكية وتقنيات تخزين الطاقة الكهربائية . ودعت الشركة من خلال مشاركتها في المنتدى، المستثمرين الصينيين للاستثمار في مشاريع قطاع الكهرباء والطاقة المتجددة داخل المملكة، إضافة إلى رفع مستوى مشاركة المقاولين والمستثمرين الصينيين في مشاريع إنتاج ونقل وتوزيع الطاقة الكهربائية . وزار وفد الشركة السعودية للكهرباء على هامش المنتدى عدداً من الشركات الصينية، واطلعوا خلالها على تجاربهم في مجال تطوير البنى التحتية والطاقة الكهربائية والشبكات الذكية، وتخزين الطاقة، ومشاريع نقل وإنتاج الكهرباء. وأكدت الشركة حرصها على دعم وتوطين قطاع الكهرباء من خلال الاستفادة من الخبرات الصينية والتعاون في مجال نقل التقنية والبحث والتطوير: بهدف الوصول إلى توطين الصناعات الكهربائية بما يلبي احتياجاتها بنسبة 75% بحلول عام 2030 مما يعزز أمن وتوطين سلاسل الإمداد.

- صندوق الاستثمارات العامة والسعودية للكهرباء يعلنان إطلاق شركة البنية التحتية للسيارات الكهربائية

أعلن صندوق الاستثمارات العامة والشركة السعودية للكهرباء إطلاق شركة البنية التحتية للسيارات الكهربائية. وقال الصندوق في بيان صحفي تحصلت أرقام على نسخة منه، إن صندوق الاستثمارات العامة سيملك حصة 75% في الشركة، بينما ستمتلك الشركة السعودية للكهرباء الحصة المتبقية والبالغة 25% وتهدف الشركة إلى تطوير بنية تحتية عالية الجودة لدعم خدمات الشحن السريع للسيارات الكهربائية في المملكة، مما سيسهم في تعزيز منظومة السيارات الكهربائية محلياً وتسريع استخدامها، كما تعتزم الشركة تقديم خدماتها في أكثر من 1,000 موقع وتوفير ما يزيد على 5,000 شاحن سريع بحلول عام 2030، وذلك في مختلف مدن المملكة والطرق التي تربطها مع مراعاة كافة التشريعات واللوائح والمواصفات الفنية الصادرة بهذا الشأن. وتهدف الشركة إلى تعزيز نمو قطاع المركبات ومنظومته في المملكة من خلال التعاون مع شركات السيارات الكهربائية، وتوفير نقاط الشحن الضرورية لتلبية الطلب المستقبلي. كما ستعمل على تعزيز مشاركة القطاع الخاص في تطوير شبكتها من نقاط الشحن، ودعم جهود توطين البحث والتطوير وتصنيع المواد التي تتطلب تقنيات متقدمة، مما سيسهم في بناء الخبرات المحلية وزيادة المرونة. وقال الأستاذ عمر الماضي، مدير إدارة الاستثمارات المباشرة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بصندوق الاستثمارات العامة: "ستسهم شركة البنية التحتية للسيارات الكهربائية في التحول نحو الاستخدام الواسع للسيارات الكهربائية من خلال تطوير بنية تحتية عالية الجودة، وتوفيرها على نطاق أكبر، بهدف تعزيز نمو قطاع المركبات ومنظومته في المملكة. كما ستسهم الشراكة مع الشركة السعودية للكهرباء في الاستفادة من أوجه التكامل على مختلف مستويات سلاسل الإمداد للشواحن السريعة للسيارات الكهربائية، حيث ستتيح تعزيز النمو والتنوع الاقتصادي بما يتماشى مع رؤية المملكة 2030، وترسخ المكانة الرائدة للمملكة في قطاع السيارات الكهربائية." وفي هذا السياق قال الأستاذ خالد بن حمد القنون، الرئيس التنفيذي للشركة السعودية للكهرباء: "تعمل الشركة السعودية للكهرباء، ضمن منظومة الطاقة في المملكة، على وضع وتنفيذ الخطط والاستراتيجيات الفعالة بهدف تعزيز ريادة المملكة عالميا في مجال الطاقة المستدامة، وذلك استكمالاً للجهود التي تبذلها المملكة من أجل توفير حلول الطاقة المتطورة في المملكة وتعظيم القيمة المضافة في هذا القطاع." ويتماشى إطلاق "شركة البنية التحتية للسيارات الكهربائية" مع استراتيجية صندوق الاستثمارات العامة لتعزيز قدرات المملكة وتنافسيتها العالمية في قطاع السيارات، وتحقيق الهدف المستقبلي بترسيخ ريادتها الدولية في القطاع .وستدعم الشركة جهود التنوع الاقتصادي في المملكة، وتعزيز نمو الناتج المحلي الإجمالي، وخلق فرص عمل جديدة في قطاع السيارات والتنقل.

"وفي إشارة إلى التحسّن والتطوير الذي تحققه الشركة أو تستهدفه في مجال الاستدامة اتساقاً مع توجهات القطاع ومستهدفاته نحو رفع الكفاءة التشغيلية وجودة الخدمة الكهربائية مع تقليل الآثار البيئية والمساهمة في تحقيق مستهدفات المملكة في خفض الانبعاثات الكربونية، أوضحت الشركة في أغسطس 2024م أنها حققت تقدماً في تصنيفها للممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) لعام 2024 بنسبة 43% مقارنة بالعام الماضي، ليرتفع من 35 إلى 50، وذلك وفقاً لتقييم الاستدامة للشركات من قبل ستاندرد آند بورز (أحد أكبر وكالات التصنيف على مستوى العالم)، وهو تقييم عالمي يصدر بشكل دوري سنوي. كما حققت الشركة جائزتين في المسؤولية الاجتماعية للشركات للعام 2024 (الفئة الذهبية عن المساهمات المقدمة)، وجائزة أفضل الممارسات على مستوى قطاع الطاقة التي تنظمها وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، وذلك نظير جهود الشركة المستمرة في تبني الممارسات المسؤولة تجاه المجتمع والبيئة، بالإضافة إلى برامج ومبادرات المسؤولية الاجتماعية التي تتمحور حول ثلاثة ركائز أساسية هي الصحة والرفاهية، وحماية وتجديد البيئة، والازدهار الاقتصادي"

"أكدت الشركة السعودية للكهرباء، سعيها لاستثمار نحو 500 مليار ريال حتى عام 2030، وذلك لبناء شبكات منظومة نقل الطاقة الكهربائية والربط بين مناطق المملكة بمختلف التقنيات. وبحسب بيان للشركة نقلته وكالة الأنباء السعودية، جاء ذلك خلال مشاركة الشركة في منتدى الطاقة السعودي الصيني 2023، الذي أقيم في العاصمة الصينية بكين خلال الفترة من 19 إلى 20 أكتوبر 2023م، تحت إشراف وزارة الطاقة، وذلك للاستفادة من التجارب الصينية المتقدمة في بناء شبكات منظومة نقل الطاقة الكهربائية والربط بين مناطق المملكة بمختلف التقنيات، إضافة إلى مشاريع الشبكات الذكية وتقنيات تخزين الطاقة الكهربائية"

"أعلن صندوق الاستثمارات العامة والشركة السعودية للكهرباء إطلاق شركة البنية التحتية للسيارات الكهربائية. وقال الصندوق في بيان صحفي، إن صندوق الاستثمارات العامة سيملك حصة 75% في الشركة، بينما ستمتلك الشركة السعودية للكهرباء الحصة المتبقية والبالغة 25% وتهدف الشركة إلى تطوير بنية تحتية عالية الجودة لدعم خدمات الشحن السريع للسيارات الكهربائية في المملكة، مما سيسهم في تعزيز منظومة السيارات الكهربائية محلياً وتسريع استخدامها، كما تعتزم الشركة تقديم خدماتها في أكثر من 1,000 موقع وتوفير ما يزيد على 5,000 شاحن سريع بحلول عام 2030، وذلك في مختلف مدن المملكة والطرق التي تربطها مع مراعاة كافة التشريعات واللوائح والمواصفات الفنية الصادرة بهذا الشأن"

- ضوئيات التابعة للسعودية للكهرباء تعلن عن خططها باستثمار 9.8 مليار ريال

أعلنت شركة ضوئيات المتكاملة للاتصالات وتقنية المعلومات، التابعة للشركة السعودية للكهرباء، عن خططها الإستراتيجية الطموحة لمستقبل صناعة الاتصالات والاقتصاد الرقمي، وبحجم استثمارات يبلغ 2.6 مليار دولار (حوالي 9.8 مليار ريال) تحت إشراف وزارة الطاقة وبدعم من وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، وذلك في مؤتمر ليب 2023 . وأوضحت الشركة في بيان لها اليوم نقلته وكالة الأنباء السعودية، أنها تهدف إلى توسيع بنيتها التحتية وخدماتها لتلبية الطلب المتزايد على خدمات الإنترنت ذات الموثوقية وعالية السرعة .وأضافت أن توسعها في بناء شبكة ألياف ضوئية على مستوى المملكة يؤدي إلى سد الفجوة الرقمية وضمان وصول خدمات النطاق العريض فائق السرعة إلى المناطق البعيدة، بالإضافة إلى أن توفر الاستثمارات في الألياف الدولية إمكانية الوصول والربط مع مراكز بياناتها الكبرى ومشغلي الاتصالات في السعودية، مما يجعل الشركة رائدة في سوق الاتصالات العالمية . وأشارت إلى أنها تعمل على بناء ثلاثة مراكز بيانات كبرى بسعة 144 ميجاوات، وشبكة من 100 مركز بيانات صغير تنتشر في جميع أنحاء المملكة، وستمكن مراكز البيانات الـ100 العملاء من معالجة البيانات بشكل أسرع وأكثر كفاءة . وأكدت الشركة أن استثماراتها الإستراتيجية المستقبلية في البنية التحتية الرقمية لن تُسهم فقط في تلبية المتطلبات التقنية المتطورة لعملائها، بل ستُعزز التحول والتطور الرقمي للأعمال في المملكة العربية السعودية بوجه عام، لا سيما وأن الإستراتيجية الشاملة والخطط المستقبلية للشركة، تستهدف وضع "ضوئيات" في طليعة صناعة الاتصالات، وتوفير حلول متكاملة ومبتكرة لعملائها .

- "السعودية للكهرباء" تعلن موافقة مجلس الوزراء على فصل شركة "السعودية لشراء الطاقة" المملوكة لها ونقل ملكيتها للدولة

أعلنت الشركة "السعودية للكهرباء"، تلقيها برقية وزير الطاقة رئيس اللجنة الوزارية لإعادة هيكلة قطاع الكهرباء والتي تفيد بصدور قرار مجلس الوزراء رقم (227) وتاريخ 18/04/1443هـ، والذي يقضي بالموافقة على القيام بجميع الإجراءات النظامية اللازمة لشراء ونقل كامل حصص الشركة السعودية للكهرباء في الشركة السعودية لشراء الطاقة إلى ملكية الدولة . وقالت الشركة في بيان لها على "تداول"، إن هذا القرار جاء ضمن برنامج إعادة هيكلة قطاع الكهرباء استكمالاً للإصلاحات المالية والتنظيمية التي أعلنها في نوفمبر من العام 2020 من قبل اللجنة الوزارية لإعادة هيكلة قطاع الكهرباء والتي تشرف على أعمالها اللجنة العليا لشؤون مزيج الطاقة لإنتاج الكهرباء وتمكين قطاع الطاقة المتجددة، برئاسة ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز . وأشارت إلى أن هذه الخطة تهدف إلى ترسيخ الشفافية للعلاقات التجارية بين الأطراف العاملة في قطاع الكهرباء وتفعيل آليات العمل على أسس اقتصادية، مما يساهم في تحقيق مستهدفات قطاع الكهرباء في المملكة، ومن ذلك خفض استخدام الوقود السائل، ورفع مستوى الامتثال البيئي، وتعزيز موثوقية شبكات نقل وتوزيع الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة بهدف تحقيق مستهدفات مزيج الطاقة الأمثل لإنتاج الكهرباء، وتحسين شبكات التوزيع وأتمتتها، بما يحقق الأهداف المنشودة، والارتقاء بمستوى جودة الخدمات المقدمة للمستهلكين بما يتواكب مع أهداف رؤية المملكة 2030م . وأكدت أن الشركة السعودية لشراء الطاقة تعتبر مسؤولة عن الطرح التنافسي لمشاريع الطاقة المتجددة والتقليدية لمواكبة النمو في الطلب على الطاقة، وإدارة الاتفاقيات التجارية لشراء وبيع الطاقة، وتوفير الوقود ورفع كفاءة استخدامه . وبينت أن نقل الملكية يأتي كجزء من الإصلاحات الكلية في قطاع الكهرباء لرفع الكفاءة وتحسين الخدمة بما سيعود بالنفع على المستهلكين والمنتجين على حد سواء . وأكدت أنها لا تتوقع أن يكون لنقل ملكية الشركة السعودية لشراء الطاقة للدولة أثر جوهري على أدائها المالي أو حقوق مساهميها، مشيرة إلى أنها ستعلن في وقت لاحق الأطر التعاقدية والاتفاقيات والآثار الجوهرية التي قد تطرأ إثر انتقال الشركة السعودية لشراء الطاقة لملكية الدولة .

- السعودية للكهرباء تتلقى خطاب اعتماد العائد التنظيمي الموزون لتكلفة رأس المال على قاعدة الأصول المنظمة بنسبة 6.65% للفترة من 2024 إلى 2026

تلقت الشركة السعودية للكهرباء، اليوم، خطاب وزير الطاقة، رئيس اللجنة الوزارية لإعادة هيكلة قطاع الكهرباء والشركة السعودية للكهرباء، والذي يفيد بصدور قرار اعتماد العائد التنظيمي الموزون لتكلفة رأس المال على قاعدة الأصول المنظمة للشركة بنسبة 6.65% للفترة التنظيمية الحالية التي تبدأ من عام 2024م حتى 2026م، وذلك مقارنةً بنسبة 6% للفترة التنظيمية السابقة من عام 2021م حتى 2023م. وقالت الشركة في بيان لها اليوم على تداول، إنه من المتوقع أن يكون لهذا القرار أثر مالي إيجابي على إيرادات الشركة خلال الفترة التنظيمية الحالية نظراً لارتفاع معدل العائد التنظيمي عن الفترة السابقة ونمو قاعدة الأصول المنظمة، وهو ما يدعم ويمكن الاستدامة المالية للشركة ونموها المستقبلي وقدرتها على تقديم الخدمة الكهربائية بكفاءة وموثوقية عاليتين. وأضافت أنه في إطار القرار المذكور أعلاه، واتفاقية أداة المضاربة الموقعة بين الشركة والحكومة ممثلة بوزارة المالية في تاريخ 15 نوفمبر 2020م، والتي يرتبط هامش الربح السنوي لها بالعائد التنظيمي الموزون لتكلفة رأس المال على قاعدة الأصول المنظمة، سيبلغ هامش الربح السنوي لأداة المضاربة خلال الفترة التنظيمية الحالية نسبة 5.15%

"أعلنت شركة ضوئيات المتكاملة للاتصالات وتقنية المعلومات، التابعة للشركة السعودية للكهرباء، عن خططها الإستراتيجية الطموحة لمستقبل صناعة الاتصالات والاقتصاد الرقمي، وبحجم استثمارات يبلغ 2.6 مليار دولار (حوالي 9.8 مليار ريال) تحت إشراف وزارة الطاقة وبدعم من وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، وذلك في مؤتمر ليب 2023"

"وأضافت أن توسعها في بناء شبكة ألياف ضوئية على مستوى المملكة يؤدي إلى سد الفجوة الرقمية وضمان وصول خدمات النطاق العريض فائق السرعة إلى المناطق البعيدة، بالإضافة إلى أن توفر الاستثمارات في الألياف الدولية إمكانية الوصول والربط مع مراكز بياناتها الكبرى ومشغلي الاتصالات في السعودية، مما يجعل الشركة رائدة في سوق الاتصالات العالمية. وأشارت إلى أنها تعمل على بناء ثلاثة مراكز بيانات كبرى بسعة 144 ميجاوات، وشبكة من 100 مركز بيانات صغير تنتشر في جميع أنحاء المملكة، وستمكن مراكز البيانات الـ100 العملاء من معالجة البيانات بشكل أسرع وأكثر كفاءة"

"تستهدف وضع "ضوئيات" في طليعة صناعة الاتصالات، وتوفير حلول متكاملة ومبتكرة لعملائها"

"وأشارت إلى أن هذه الخطة تهدف إلى ترسيخ الشفافية للعلاقات التجارية بين الأطراف العاملة في قطاع الكهرباء وتفعيل آليات العمل على أسس اقتصادية، مما يساهم في تحقيق مستهدفات قطاع الكهرباء في المملكة، ومن ذلك خفض استخدام الوقود السائل، ورفع مستوى الامتثال البيئي، وتعزيز موثوقية شبكات نقل وتوزيع الكهرباء لتمكين إنتاج الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة بهدف تحقيق مستهدفات مزيج الطاقة الأمثل لإنتاج الكهرباء، وتحسين شبكات التوزيع وأتمتتها، بما يحقق الأهداف المنشودة، والارتقاء بمستوى جودة الخدمات المقدمة للمستهلكين بما يتواكب مع أهداف رؤية المملكة 2030م"

"بصدور قرار اعتماد العائد التنظيمي الموزون لتكلفة رأس المال على قاعدة الأصول المنظمة للشركة بنسبة 6.65% للفترة التنظيمية الحالية التي تبدأ من عام 2024م حتى 2026م، وذلك مقارنةً بنسبة 6% للفترة التنظيمية السابقة من عام 2021م حتى 2023م. وقالت الشركة في بيان لها اليوم على تداول، إنه من المتوقع أن يكون لهذا القرار أثر مالي إيجابي على إيرادات الشركة خلال الفترة التنظيمية الحالية نظراً لارتفاع معدل العائد التنظيمي عن الفترة السابقة ونمو قاعدة الأصول المنظمة"

"سيبلغ هامش الربح السنوي لأداة المضاربة خلال الفترة التنظيمية الحالية نسبة 5.15%"

الرؤية المستقبلية للقطاع

رؤية المملكة لقطاع الطاقة

تتبع المملكة نمطاً مستمراً ومتصاعداً، يهدُف في المنزلة الأولى إلى تحقيق المزيد من التطور في قطاع الطاقة، بما يحقق أهداف المملكة، ويسمو إلى رؤيتها لقطاع الطاقة، ومن هذه الأهداف:

- تنويع مزيج الطاقة الوطني المُستخدم في إنتاج الكهرباء .
- تحقيق المزيج الأمثل للطاقة والأكثر كفاءة والأقل كُلفة .
- زيادة حصة المملكة في إنتاج الطاقة المتجددة إلى مستويات عالية .
- تحقيق التوازن في مزيج مصادر الطاقة المحلية .
- الوفاء بالتزامات المملكة تجاه تخفيض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.

كما ترغب المملكة في الاستفادة من موقعها الجغرافي والمناخي المتميز، الذي يجعل من مصادر الطاقة المتاحة لديها داعماً اقتصادياً مركزياً وأساسياً؛ مما جعل الهدف الرئيس لوزارة الطاقة هو الحرص على التطوير المستدام لصناعة البترول والغاز والتعدين المتكاملة في جميع مراحلها؛ لتحقيق أعلى قيمة مضافة للاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى العمل على اكتشاف واستغلال موارد المملكة من البترول والغاز والمعادن وتحقيق أعلى مردود منها.

قطاع الكهرباء

تسعى المملكة العربية السعودية برؤيةٍ واضحة إلى تحقيق الاستدامة وتحسين الكفاءة في قطاع الكهرباء، وبالتالي الارتقاء بأدائه بشكل فعال، من خلال رفع كفاءة الإنتاج وتقليل استخدام الوقود السائل، وزيادة مستوى الالتزام البيئي وتعزيز موثوقية الشبكة من أجل إنتاج الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة، وهو عنصر أساسي لتحسين مزيج الطاقة، وتحسين رقمنة شبكات التوزيع لزيادة تعزيز موثوقية الخدمة.
نظراً لأن قطاع الكهرباء مرتبطٌ بقطاعات النفط والغاز والطاقة المتجددة والطاقة النووية وضعت وزارة الطاقة استراتيجية متكاملة لقطاعها؛ لتتماشى مع قانون الكهرباء الجديد والاستراتيجيات الفرعية والبرامج التنفيذية لرؤية السعودية 2030.

تكامل قطاع الكهرباء

أعدت وزارة الطاقة بالتنسيق مع هيئة تنظيم المياه والكهرباء، خطة طويلة المدى لنشاط الكهرباء، كما أشرفت على تنفيذها بعد اعتمادها، بما يحمي حقوق المستهلك، ويحقق العدالة بين المستهلكين، وينمّي الاقتصاد، ويساهم في رفاهية المجتمع.

وفي ضوء السياسات والاستراتيجيات، اعتمدَت وزارة الطاقة إعداد الخطط والبرامج التطويرية للقطاع، ومنها:

- تطوير هيكلة القطاع .
- تحديد نسبة مساهمة مصادر الطاقة المتجددة ضمن مزيج الطاقة الأمثل لإنتاج الكهرباء .
- إزاحة الوقود السائل في محطات التوليد واستبداله بالغاز، ومصادر الطاقة المتجددة .
- زيادة استخدام تطبيقات الأتمتة والشبكات الذكية؛ لضمان توفير الخدمة الكهربائية بموثوقية وكفاءة مع تكلفة أقل .
- تدعيم الشبكة الكهربائية في المملكة، وإيصال الخدمة الكهربائية إلى المناطق التي لم تصلها، مع تشجيع القطاع الخاص على المساهمة في الأنشطة الكهربائية وتمكينه من تحقيق عائد اقتصادي عادل وفق أسس تجارية .
- تعظيم المحتوى المحلي في السلع والخدمات الكهربائية، وتوطين الوظائف، ودعم نشاطات البحث والتطوير المتعلقة بقطاع الكهرباء.

مبادرات المملكة في مجال الطاقة

أطلقت وزارة الطاقة العديد من المبادرات التي تستهدف تعزيز الأثر الاقتصادي وتحقيق قيمة مضافة. تُركز هذه المبادرات على تطوير البنية التحتية الأساسية؛ لخلق بيئة استثمارية واعدة تجذب الاستثمارات النوعية وتحقيق الريادة للمملكة في مجال الطاقة على مستوى دول العالم.
تهدُف المملكة إلى تحقيق الريادة العالمية في قطاع الطاقة مما يقودها نحو مستقبلٍ ابتكاري يُشارك في تحقيق التنمية المستدامة؛ وتطوير قدرة المملكة على التصدي للتحديات القائمة مع التأكيد على أهمية الحفاظ على الثروة الوطنية من الطاقة للأجيال المقبلة؛ وذلك من خلال تطوير سياسات وبرامج وخطط تنموية عالية الكفاءة، تهدف إلى تعظيم القيمة المضافة الناتجة من القطاع، مما دفع وزارة الطاقة إلى تحديد مجموعة من الأهداف الاستراتيجية والتي تمثلت في:

- زيادة كفاءة الاستهلاك والتنمية الاقتصادية .
- الريادة في أسواق الطاقة .
- تعظيم المنفعة المالية .
- تعزيز المحتوى المحلي .
- إدارة الكربون .
- أمن وموثوقية الإمدادات.
- برنامج مزيج الطاقة الأمثل

يهدف برنامج مزيج الطاقة الأمثل لإنتاج الكهرباء، وتعزيز كفاءة توليد الطاقة، وتقليل التكاليف بتنويع مصادر الطاقة. يتفق هذا البرنامج مع التوجهات الاستراتيجية للقطاع، وتساعد على إنجازه التقنيات المتاحة، ومن أهدافه خفض الانبعاثات، وتركيزه الأكبر على إزاحة الوقود السائل. يهدف تنويع مزيج الطاقة لتكون نسبة كل من الطاقة المتجددة والغاز: 50% بحلول عام 2030م. ويتم تحديث ومراجعة مستهدفات مزيج الطاقة بشكل دوري لضمان تحقيق الأهداف المرجوة.

"يهدف تنويع مزيج الطاقة لتكون نسبة كل من الطاقة المتجددة والغاز: 50% بحلول عام 2030م. ويتم تحديث ومراجعة مستهدفات مزيج الطاقة بشكل دوري لضمان تحقيق الأهداف المرجوة.%"

الطاقة المتجددة

تسعى وزارة الطاقة إلى تحقيق التكامل والترابط بين جميع قطاعاتها المختلفة وتعزيزها للاقتصاد الوطني والعالمي كمحرك أساسي للنمو، ويشمل ذلك الطاقة التقليدية، والمتجددة، والطاقة النووية للاستخدامات السلمية مستقبلاً؛ من خلال تبني الحلول الابتكارية لتعظيم المنفعة الاقتصادية للمملكة العربية السعودية من القطاع ككل.

يعد البرنامج الوطني للطاقة المتجددة مبادرة استراتيجية تحت مبادرة خادم الحرمين الشريفين للطاقة المتجددة، ورؤية السعودية 2030، حيث يستهدف زيادة حصة المملكة في إنتاج الطاقة المتجددة إلى الحد الأمثل، كما أنه مصمَّمٌ لتحقيق التوازن في مزيج مصادر الطاقة المحلية والوفاء بالتزامات المملكة تجاه تجنّب الانبعاثات.

تعمل وزارة الطاقة على تنويع مزيج الطاقة الوطني المُستخدم في إنتاج الكهرباء، بزيادة حصة الغاز ومصادر الطاقة المتجددة فيه، حيث تستهدف المملكة تحقيق المزيج الأمثل للطاقة، والأكثر كفاءة والأقل كلفة في إنتاج الكهرباء، وذلك بإزاحة الوقود السائل الذي يُستهلك كوقود في إنتاج الكهرباء والتعويض عنه بالغاز ومصادر الطاقة المتجددة، التي ستشكل بدورها ما يقارب 50% لكل منهما من مزيج الطاقة لإنتاج الكهرباء بحلول عام 2030م.

إضافة إلى ذلك تعمل الوزارة على تطوير قطاع الطاقة المتجددة من خلال إيجاد سوق تنافسي محلي يسهم في زيادة استثمارات القطاع الخاص ويشجع الشراكات بين القطاعين العام والخاص. ومما يؤكد على نجاح ما نفذته الوزارة في هذا الجانب حتى الآن أنها حققت للمملكة العربية السعودية السعر الأكثر تنافسية على مستوى العالم في مشروعات توليد الكهرباء من طاقة الرياح والطاقة الشمسية.

المركز السعودي لكفاءة الطاقة

تأسس المركز السعودي لكفاءة الطاقة في عام 2010م الذي يهدف إلى ترشيد ورفع كفاءة استخدام الطاقة في الإنتاج والاستهلاك من أجل الحفاظ على الموارد الطبيعية في المملكة وتعزيز الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لسكانها.

تم إطلاق البرنامج الوطني لترشيد وزيادة كفاءة استهلاك الطاقة المسمى "البرنامج السعودي لكفاءة الطاقة" في عام 2012م؛ لتنسيق جهود كفاءة الطاقة في المملكة. ويضم المركز الكثير من الجهات الحكومية المتخصصة، إضافة إلى بعض الشركات والمؤسسات الحكومية والخاصة؛ لتحسين وزيادة كفاءة استخدام الطاقة في ثلاثة قطاعات رئيسة (تستهلك أكثر من 90٪ من الطاقة الأولية)

وتمثّلت هذه القطاعات حسب تقسيمها في المملكة العربية السعودية إلى:

- الصناعة: يتم استهلاك 2,1 مليون برميل من النفط يوميًا. يمثل 46٪ من إجمالي الطاقة الأولية المستهلكة .
- المباني: يتم استهلاك 1,4 مليون برميل من النفط يوميًا. يمثل 29٪ من إجمالي الطاقة الأولية المستهلكة .
- النقل: يتم استهلاك 1 مليون برميل من النفط يوميًا. يمثل 20٪ من إجمالي الطاقة الأولية المستهلكة.

برنامج الشركة الوطنية لخدمات كفاءة الطاقة "ترشيد"

ترشيد شركة وطنية مملوكة بالكامل لصندوق الاستثمارات العامة، أُسست في عام 2017م؛ لتكون رائدة في مجال خدمات كفاءة الطاقة في المملكة العربية السعودية؛ لدعم الهدف الوطني للاستدامة من خلال تحقيق توفير كبير في الطاقة.

تسعى ترشيد لأداء دور رئيس في تنمية قطاع كفاءة الطاقة، من خلال تأسيس صناعة مزدهرة في هذا المجال، إضافة إلى جذب الجهات الدولية الفاعلة، واستقطاب الاستثمارات الأجنبية، كما تُسهم في توفير آلاف الوظائف التي تتطلب مهارات عالية، مما يعزز التنمية الاقتصادية المستدامة في المملكة.

البرنامج الوطني للاقتصاد الدائري للكربون

أطلقت المملكة العربية السعودية البرنامج الوطني للاقتصاد الدائري للكربون، الذي يهدف إلى وضع خارطة طريق شاملة تتضمن الأسس والمبادئ الرئيسة لتوطين التقنيات المتقدمة في مجال إدارة الكربون عبر تطبيق مفهوم الاقتصاد الدائري للكربون، ويُعتبر البرنامج ثمرة جهود مشتركة مع الجهات ذات العلاقة في صياغة آليات تنفيذ مشتركة تشمل الجوانب الفنية والإدارية والهندسية والمعيارية؛ لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للنمو الاجتماعي والاقتصادي بشكل مستدام، وتعزيز الحلول الشاملة لمواجهة ظاهرة تغيُّر المناخ، وضمان الريادة العالمية في مجال الاقتصاد الدائري للكربون. كما أطلقت المملكة خلال رئاستها لمجموعة العشرين مفهوم الاقتصاد الدائري للكربون والذي تمت الموافقة عليه من مجموعة العشرين كإطار متكامل وشامل لمعالجة التحديات المترتبة على انبعاثات الغازات الدفيئة وإدارتها بشتى التقنيات المتاحة.

يمثل هذا النهج طريقة مستدامة اقتصادياً لإدارة الانبعاثات باستخدام أربعة استراتيجيات وهي:

- التخفيض .
- إعادة الاستخدام .
- التدوير .
- الإزالة.

وتتفق هذه الاستراتيجيات الأربع مع رؤية السعودية 2030 عبر برامجها الهادفة إلى تحقيق تحول اجتماعي بالمواءمة والعمل مع كافة القطاعات التنموية بالمملكة مثل الطاقة، والصناعة، والمياه، والزراعة، والسياحة، وغيرها من القطاعات.

"تعمل وزارة الطاقة على تنويع مزيج الطاقة الوطني المُستخدم في إنتاج الكهرباء، بزيادة حصة الغاز ومصادر الطاقة المتجددة فيه، حيث تستهدف المملكة تحقيق المزيج الأمثل للطاقة، والأكثر كفاءة والأقل كلفة في إنتاج الكهرباء، وذلك بإزاحة الوقود السائل الذي يُستهلك كوقود في إنتاج الكهرباء والتعويض عنه بالغاز ومصادر الطاقة المتجددة، التي ستشكل بدورها ما يقارب 50% لكل منهما من مزيج الطاقة لإنتاج الكهرباء بحلول عام 2030م"

النفط الخام

تحظى المملكة العربية السعودية بمكانة عالمية في صناعة البترول، حيث تمتلك 19% من الاحتياطي العالمي، و12% من الإنتاج العالمي، وأكثر من 20% من مبيعات البترول في السوق العالمية. كما تمتلك طاقة تكريرية تصل إلى أكثر من خمسة ملايين برميل يومياً، داخلياً وخارجياً. وتقدَّر احتياطات البترول الثابتة بنحو 267 مليار برميل. كما تتميز احتياطات البترول الضخمة بأنها من بين الأقل تكلفة على مستوى العالم. تجلَّى الدور المؤثر للمملكة على صعيد الطاقة العالمية أثناء جائحة كورونا، حيث توصلت لاتفاق منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك بلس) التاريخي، وما تبع ذلك من جهودها لتعزيز التزام الدول بحصصها في الخفض، والتعويض عن الكميات الزائدة، وأثَّر التوصل لهذا الاتفاق استقرار الأسواق العالمية.

برنامج استدامة الطلب على البترول

تم إطلاق برنامج استدامة الطلب على البترول في عام 2020م بمشاركة عدد من الجهات الحكومية والشركات، ومراكز البحوث. بهدف الاستدامة وتنمية الطلب على المواد الهيدروكربونية كمصدر تنافسي للطاقة، من خلال رفع كفاءتها الاقتصادية والبيئية، مع ضمان أن يتم التحول في مزيج الطاقة بطريقة فاعلة ومستدامة للمملكة العربية السعودية.

تمثل التنمية عدة ركائز:

- تهدف الركيزة الأولى إلى توليد الطلب في الأسواق الناشئة من خلال الاستثمار في البنية التحتية وتسريع النمو في الأسواق المستهدفة .
- تسعى الركيزة الثانية إلى الابتكار وتسريع التقدم التقني لتوفير استخدامات جديدة للهيدروكربونات .
- تعمل الركيزة الثالثة على تعزيز الاستدامة لتأمين مزيج من الطاقة يتَّسم بالكفاءة الاقتصادية والبيئية، بما في ذلك الهيدروكربونات.
- كما يعمل البرنامج على تعزيز القيمة المضافة للمواد الهيدروكربونية، ودعم الشركات في توسيع نطاق أعمالها عبر تطوير مواد مبتكرة تعتمد على الموارد، وتعزيز استخداماتها بطرق جديدة مستدامة، مما يسهم في ترسيخ مكانة المملكة كقوة رائدة في هذا القطاع.

الغاز الطبيعي

يُعد الغاز الطبيعي من الموارد الطبيعية المهمة التي تسعى وزارة الطاقة في المملكة العربية السعودية إلى تحقيق أقصى استفادة منها من خلال عمليات الاستكشاف والإنتاج والاستثمار. يُستخدم لتلبية الطلب المتزايد على الطاقة في السوق المحلية، إذ يُعد وقوداً رئيساً لمحطات توليد الكهرباء وإنتاج المياه المحلاة. كما يُستخدم كمادة أساسية في العديد من الصناعات التحويلية، إضافة إلى استخدامه كوقود في قطاعات صناعية أخرى.

تحتل المملكة اليوم المرتبة السابعة كأكبر سوق للغاز الطبيعي في العالم. وعلى الرغم من نجاح شبكة الغاز الرئيسة في القضاء على حرق الغاز المصاحب، فإن معدل حرق الغاز في شعلات معامل الغاز يُعد الأقل عالميًا، حيث يقل عن 1%؛ لذا تسعى المملكة في تحقيق التوقف التام عن الحرق الروتيني للغاز في الشعلات بحلول عام 2030م.

للمزيد من المعلومات عن مستقبل الغاز الطبيعي في المملكة انقر هُنا.

الطاقة في أرقام

- 267مليار برميل: احتياطي المملكة من البترول
- 335تريليون قدم مكعب: احتياطي المملكة من الغاز الطبيعي
- 2688 مليون برميل: إجمالي صادرات المملكة من البترول الخام

مبادرة السعودية الخضراء

انطلاقًا من رؤية السعودية 2030 لبناء مستقبل أكثر استدامة، اتخذت المملكة خطوات متسارعة بشكلٍ مدروس: لذا أطلقت مبادرة السعودية الخضراء عام 2021م: لحماية البيئة، وتحويل الطاقة وبرامج الاستدامة في المملكة لتحقيق أهدافها من خلال:

- تقليل الانبعاثات الكربونية بمقدار 278 مليون طن سنوياً بحلول عام 2030م
- زراعة 10 مليارات شجرة في جميع أنحاء المملكة خلال العقود القادمة، بما يعادل إعادة تأهيل 40 مليون هكتار من الأراضي
- حماية 30% من المناطق البرية والبحرية في المملكة بحلول عام 2030م

- وزير الطاقة: نستهدف أن نصل إلى نحو 130 غيغاواط من الطاقة المتجددة قبل 2030

قال وزير الطاقة الأمير عبد العزيز بن سلمان إن السعودية تستهدف إضافة 20 غيغاواط سنويا من الطاقة المتجددة لنصل إلى نحو 100 إلى 130 غيغاواط طاقة متجددة قبل عام 2030 . وأضاف في كلمته خلال افتتاح مؤتمر الشبكات الذكية 2023 بمدينة الرياض: مستعدون لتصدير الكهرباء إلى ما يصل 150 غيغاواط سواء كهرباء خضراء أو هيدروجين . وتابع: نحن عازمون على أن ننتقل بشكل نموذجي في شتى المجالات وسيأتي يوم ستشاهدون السعودية نموذجًا يحتذى به. ووفق بيانات أرقام، ضاعفت المملكة قدراتها من 700 ميغاواط العام الماضي إلى أكثر من 2.2 غيغاواط، مع أكثر من 8 غيغاواط من الطاقة المتجددة قيد البناء و13 غيغاواط في مراحل مختلفة من التطوير، وتخطط لتقديم عطاءات بنحو 20 غيغاواط خلال عام 2024، وأن تصبح مصدرا رئيسيا للهيدروجين الأخضر عالميا، بحسب تصريح لوزير الطاقة مؤخرا .

"قال وزير الطاقة الأمير عبد العزيز بن سلمان إن السعودية تستهدف إضافة 20 غيغاواط سنويا من الطاقة المتجددة لنصل إلى نحو 100 إلى 130 غيغاواط طاقة متجددة قبل عام 2030. وأضاف في كلمته خلال افتتاح مؤتمر الشبكات الذكية 2023 بمدينة الرياض: مستعدون لتصدير الكهرباء إلى ما يصل 150 غيغاواط سواء كهرباء خضراء أو هيدروجين"

- وكالة الطاقة الدولية: الذكاء الاصطناعي سيزيد الطلب على محطات الفحم والغاز

قالت وكالة الطاقة الدولية إن نمو مراكز البيانات الخاصة بالذكاء الاصطناعي سيزيد الطلب على محطات الطاقة التي تعمل بالغاز والفحم، نظرًا لعدم قدرة المصادر المتجددة على استيعاب الطلب الجديد. وتوقعت الوكالة التي تتخذ من باريس مقرًا لها، في بيان صدر الخميس، ارتفاع طلب مراكز البيانات على الطاقة بأكثر من الضعف بحلول عام 2030، ومن المتوقع أن يكون الذكاء الاصطناعي المحرك الأساسي لهذا التوسع. وذكرت الوكالة أن مراكز البيانات ستستهلك كهرباء في الولايات المتحدة وحدها أكثر من قطاعات الصلب والأسمنت والمواد الكيميائية وجميع السلع الأخرى كثيفة الاستهلاك للطاقة. وأضافت الوكالة أن الاندفاع العالمي نحو تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي بحلول نهاية هذا العقد سيتطلب زيادة سعة الطاقة العالمية بما يعادل استهلاك اليابان، ولن يتم تلبية سوى نصف هذا الطلب من مصادر متجددة. رغم ذلك، قللت الوكالة من مخاوف تراجع آمال معالجة أزمة المناخ، قائلة إن هذه المخاوف مُبالغ فيها، لأن تسخير الذكاء الاصطناعي لزيادة كفاءة استخدام الطاقة يُمكن أن يؤدي إلى وفورات تُقلل من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. وقال "فاتح بيرول" المدير التنفيذي لوكالة الطاقة الدولية في البيان: من المتوقع أن تُشكل مراكز البيانات ما يقرب من نصف نمو الطلب على الكهرباء في الولايات المتحدة بحلول نهاية العقد الجاري.

- احتياطيات قياسية من النفط والغاز السعودي .. كيف ستؤثر الاكتشافات الجديدة؟

ارتفعت احتياطيات السعودية من النفط والغاز للعام الرابع 0.2% خلال 2024، لتبلغ مستوى قياسي جديد عند 341.3 مليار برميل مكافئ نفطي، بدعم الزيادة المتواصلة في احتياطيات الغاز الطبيعي تزامنا مع زخم الاكتشافات.

تأتي الاكتشافات التي أعلن عنها وزير الطاقة الأمير عبدالعزيز بن سلمان، استمرارا لهذا الزخم، حيث تم اكتشاف 6 حقول ومكمنين للزيت العربي، وحقلين و4 مكامن للغاز الطبيعي، بأكثر من 8.1 ألف برميل يت عربي يوميا، و82.6 مليون قدم مكعب قياسي يوميا، و6 آلاف من المكثفات، ما سيدعم تسجيل الاحتياطيات مستويات قياسية جديدة بنهاية العام الجاري، وفق وحدة التحليل المالي في "الاقتصادية." بحسب بيانات شركة أرامكو السعودية، تتوزع الاحتياطيات في حقول السعودية بنهاية 2024 إلى 261.7 مليار برميل من النفط الخام والمكثفات (احتياطيات نهاية 2023 نفسها)، و37.4 مليار برميل من سوائل الغاز الطبيعي بزيادة 0.3% إضافة إلى 255.1 تريليون قدم مكعب قياسي بنهاية 2024، بزيادة 1% هو سادس ارتفاع سنوي على التوالي، ما جعله الداعم الرئيس لارتفاع إجمالي الاحتياطيات للنفط والغاز، حيث كانت 233.8 تريليون قدم مكعب قياسي بنهاية 2018، فيما واصلت الارتفاع حتى وصلت لمستوياتها نهاية العام الماضي. في 2024 نجحت أرامكو في زيادة احتياطيات المواد الهيدروكربونية للسعودية، حيث أعلنت 7 اكتشافات شملت حقلين للنفط غير التقليدي، ومكمن للنفط العربي الخفيف، وحقلين ومكمنين للغاز الطبيعي، تقع جميعها في المنطقة الشرقية والربع الخالي. في الربع الأول 2024، أعلنت الشركة إضافة 15 تريليون قدم مكعب قياسي من الغاز الخام، ومليارى برميل من المكثفات كاحتياطيات مؤكدة في حقل الجافورة. في الربع الثاني، أرست الشركة عقودا بـ25 مليار دولار بمجال الغاز بهدف تحقيق التقدم في إستراتيجية التوسع بالقطاع.

- تخطط شركة أرامكو لزيادة طاقة إنتاج غاز البيع بأكثر من 60% بحلول 2030 مقارنة بمستويات 2021.

وبموجب اتفاقية الامتياز الأصلية التي استمر العمل بها حتى 24 ديسمبر 2017، لم تكن حقوق أرامكو السعودية فيما يتعلق بالمواد الهيدروكربونية في السعودية محدودة بمدة معينة، ولذلك كانت احتياطيات السعودية في الحقول التي تديرها أرامكو السعودية حتى ذلك التاريخ هي نفسها احتياطيات الشركة. لكن بدءا من 24 ديسمبر 2017، حددت اتفاقية الامتياز حق أرامكو السعودية الحصري لاستكشاف المواد الهيدروكربونية في السعودية وتطويرها وإنتاجها، فيما عدا الموارد الموجودة في المناطق المستثناة، بمدة أولية تبلغ 40 عاما، تجددها الحكومة لمدة 20 عاما إضافية، شريطة استيفاء أرامكو السعودية لشروط محددة تناسب ممارسات التشغيل الحالية. وإضافة إلى ذلك، يمكن تمديد اتفاقية الامتياز لمدة 40 عاما إضافية بعد انتهاء مدة الـ60 عاما، رهنا باتفاق أرامكو السعودية والحكومة على شروط ذلك التمديد وأحكامه. جدير بالذكر أن تحديد مدة اتفاقية الامتياز يؤثر في حساب احتياطيات أرامكو السعودية، مقارنة باحتياطيات السعودية في الحقول، التي تديرها أرامكو السعودية. علاوة على أن أرامكو السعودية ملزمة بموجب اتفاقية الامتياز بتلبية الطلب المحلي على مجموعة محددة من المواد الهيدروكربونية والمنتجات البترولية وغاز البترول المسال من خلال الإنتاج المحلي أو الاستيراد. وبناء على فترة الامتياز الأولية البالغة 40 عاما وتمديدها 20 عاما، تراجع إجمالي احتياطيات المواد الهيدروكربونية، التي تديرها شركة أرامكو السعودية 2.9% العام الماضي إلى 250 مليار برميل مكافئ نفطي. وتتضمن احتياطيات أرامكو السعودية من المكافئ النفطي 189.8 مليار برميل من النفط الخام والمكثفات، بتراجع 4.7..%

- جولدمان ساكس يرفع احتمال ركود الاقتصاد الأمريكي ويخفض توقعاته للنفط

رفع "جولدمان ساكس" مجدداً احتمالية ركود الاقتصاد الأمريكي، وخفّض توقعاته للأسعار العالمية للنفط في عام 2026، مشيراً إلى مخاطر حدوث ركود عالمي بسبب سياسات "ترامب" الحمائية.
قال المصرف في مذكرة إن احتمال ركود الاقتصاد الأمريكي خلال فترة الـ12 شهراً المقبلة بات 45%، مقارنة بتقديره السابق الذي صدر قبل نحو أسبوع فقط عند 35%
وأرجع المقرض الأمريكي السبب في ذلك إلى تدهور الأوضاع المالية، وتزايد حالة انعدام اليقين السياسية، وهما عاملان قد يتسببان على الأرجح في انحسار الإنفاق الرأسمالي بأكثر مما كان يتوقع، وفق ما نقلت وكالة "رويترز."
وأوضح "جولدمان ساكس" في مذكرة بتاريخ السادس من أبريل، أنه خفّض المتوسط السنوي المتوقع لسعر برميل خام برنت القياسي في 2026 بمقدار 4 دولارات من تقديره السابق، ليصبح 58 دولاراً، وبنفس القدر بالنسبة لمتوسط نظيره الأمريكي نايمكس إلى 55 دولاراً.
جاء ذلك بعدما خفّض الجمعة الماضية تقديراته لمتوسط السعرين العام القادم إلى 62دولاراً في حالة برنت، و59 دولاراً بالنسبة للخام الأمريكي.
وعلاوة على ذلك، قلص البنك توقعاته لنمو الطلب العالمي على الذهب الأسود في 2025 إلى 300 ألف برميل يومياً في 2025 من 600 ألف برميل في تقديره السابق، وقدر النمو المتوقع في العام التالي عند 400 ألف برميل يومياً.

وورد في المذكرة أن خفض توقعات نمو الطلب على النفط استند إلى توقعات ضعف الناتج المحلي الإجمالي العالمي، ما يلقي بثقله على الآثار الإيجابية لتراجع الدولار وأسعار الذهب الأسود.

"قالت وكالة الطاقة الدولية إن نمو مراكز البيانات الخاصة بالذكاء الاصطناعي سيزيد الطلب على محطات الطاقة التي تعمل بالغاز والفحم، نظرًا لعدم قدرة المصادر المتجددة على استيعاب الطلب الجديد. وتوقعت الوكالة التي تتخذ من باريس مقرًا لها، في بيان صدر الخميس، ارتفاع طلب مراكز البيانات على الطاقة بأكثر من الضعف بحلول عام 2030، ومن المتوقع أن يكون الذكاء الاصطناعي المحرك الأساسي لهذا التوسع"

"وأضافت الوكالة أن الاندفاع العالمي نحو تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي بحلول نهاية هذا العقد سيتطلب زيادة سعة الطاقة العالمية بما يعادل استهلاك اليابان، ولن يتم تلبية سوى نصف هذا الطلب من مصادر متجددة"

احتياطيات الغاز الطبيعي السعودية (تريليون قدم مكعبة قياسية)

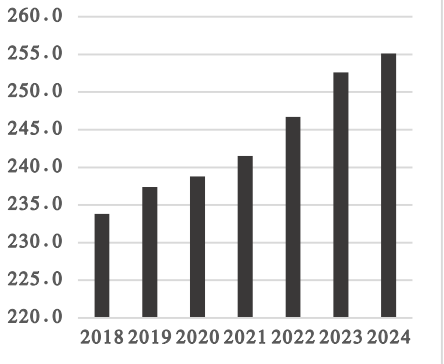

"تخطط شركة أرامكو لزيادة طاقة إنتاج غاز البيع بأكثر من 60% بحلول 2030 مقارنة بمستويات 2021."

"رفع "جولدمان ساكس" مجدداً احتمالية ركود الاقتصاد الأمريكي، وخفّض توقعاته للأسعار العالمية للنفط في عام 2026، مشيراً إلى مخاطر حدوث ركود عالمي بسبب سياسات "ترامب" الحمائية.
قال المصرف في مذكرة إن احتمال ركود الاقتصاد الأمريكي خلال فترة الـ12 شهراً المقبلة بات 45%، مقارنة بتقديره السابق الذي صدر قبل نحو أسبوع فقط عند 35%"

"وأوضح "جولدمان ساكس" في مذكرة بتاريخ السادس من أبريل 2025م، أنه خفّض المتوسط السنوي المتوقع لسعر برميل خام برنت القياسي في 2026 بمقدار 4 دولارات من تقديره السابق، ليصبح 58 دولاراً، وبنفس القدر بالنسبة لمتوسط نظيره الأمريكي نايمكس إلى 55 دولاراً.
جاء ذلك بعدما خفّض الجمعة الماضية تقديراته لمتوسط السعرين العام القادم إلى 62 دولاراً في حالة برنت، و59 دولاراً بالنسبة للخام الأمريكي"

- تفاصيل استهلاك الطاقة الكهربائية في المملكة

أظهرت بيانات الهيئة العامة للإحصاء، الصادرة مؤخرا ارتفاع استهلاك الطاقة الكهربائية في المملكة بنسبة 5.7% خلال عام 2023، ليصل إلى 327 ألف جيجا واط/الساعة، مقارنة بـ 309.5 ألف جيجا واط/ الساعة خلال 2022.

وارتفع إجمالي الطاقة الكهربائية المرسلة إلى الشبكة في المملكة بنحو 5% خلال عام 2023، ليصل إلى 380.9 ألف جيجا واط/الساعة، مقارنة بـ 362.7 ألف جيجا واط/ الساعة خلال 2022، وفقًا لبيانات الهيئة.

ويوضح الجدول تطور استهلاك الطاقة الكهربائية في السعودية منذ عام 2010:

استهلاك الطاقة الكهربائية في السعودية		
الفترة	الاستهلاك (ألف جيجا واط/الساعة)	التغير
2010	212.3	--
2011	219.7	% 3.5
2012	246.4	% 12.2
2013	262.5	% 6.6
2014	278.1	% 6.0
2015	294.6	% 5.9
2016	296.6	% 0.7
2017	298.3	% 0.6
2018	299.2	% 0.3
2019	288.6	(% 3.5)
2020	289.3	% 0.2
2021	301.6	% 4.3
2022	309.5	% 2.6
2023	327.0	% 5.6

وفيما يلي جدول يوضح تطور إجمالي الطاقة الكهربائية المرسلة على الشبكة منذ عام 2010:

إجمالي الطاقة الكهربائية المرسلة على الشبكة		
الفترة	الطاقة الكهربائية المرسلة (ألف جيجا واط/الساعة)	التغير
2010	234.4	--
2011	244.0	+ % 4.1
2012	265.3	+ % 8.7
2013	277.9	+ % 4.7
2014	304.7	+ % 9.7
2015	330.8	+ % 8.6
2016	337.4	+ % 2.0
2017	354.4	+ % 5.0
2018	334.9	(% 5.5)
2019	335.9	+ % 0.3
2020	338.0	+ % 0.6
2021	349.4	+ % 3.4
2022	362.7	+8% 3.
2023	380.9	+5.0%

الطاقة الكهربائية المستهلكة في السعودية حسب فئة الاستهلاك عام 2023		
فئة الاستهلاك	الاستهلاك (ألف جيجا واط/الساعة)	الحصة من إجمالي الاستهلاك
سكني	152.78	% 47
صناعي	60.53	% 19
تجاري	59.13	% 18
حكومي	35.86	% 11
فئات الاستهلاك الأخرى*	18.69	% 6
الإجمالي	327.00	% 100

*تشمل فئة زراعي وصحي وتعليمي وتحلية المياه.

إجمالي الطاقة الكهربائية المستهلكة في المملكة مقابل الطاقة الكهربائية المرسلة على الشبكة (ألف جيجاواط/الساعة)

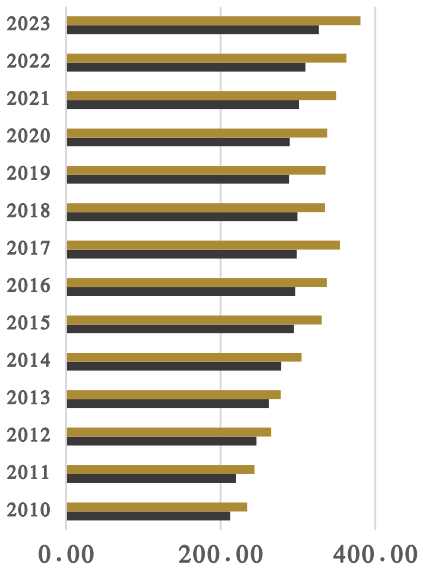

الطاقة الكهربائية المستهلكة في المملكة حسب فئة الإستهلاك في عام 2023م

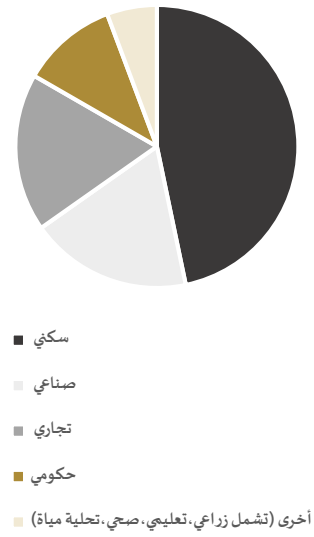

- السعودية تستحوذ على 86% من سعة مراكز البيانات في منطقة الشرق الأوسط

تستحوذ السعودية على 86% من سعة مراكز البيانات في منطقة الشرق الأوسط، حيث وصلت إلى 300 ميجا واط في عام 2025.

السعودية تشهد تحولا نوعيا في قطاع مراكز البيانات، مدفوعة باستثمارات ضخمة تهدف إلى ترسيخ مكانتها كمركز إقليمي في التقنية والابتكار. وفي تقرير خصت به وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات السعودية "الاقتصادية"، سجلت سعة مراكز البيانات في السعودية قفزة كبيرة، حيث تضاعفت بمقدار 5 مرات في عام 2025 مقارنة بالخط الأساسي لعام 2017، مع استهداف الوصول إلى سعات حوسبة سحابية ضخمة بحلول عام 2030، بما يعزز جاهزيتها لمواكبة النمو المتسارع في الطلب على الحلول التقنية المتقدمة. المملكة تضم 58 مركز بيانات موزعة في مختلف المناطق، لتوفير خدمات رقمية موثوقة تلبي احتياجات مختلف القطاعات، بما يشمل التجارة الإلكترونية، والخدمات الحكومية، والتطبيقات السحابية. وتسهم هذه البنية التحتية في دعم انتشار تقنيات الذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء، والمدن الذكية، بما يعزز التحول الرقمي في مختلف المجالات. وتواصل السعودية تعزيز ريادتها في مجالات الذكاء الاصطناعي، والحوسبة السحابية، والخدمات الرقمية، ما يسهم في تمكين الأعمال، وتحفيز الابتكار، ودفع عجلة الاقتصاد الرقمي نحو آفاق جديدة. حيث تعد المملكة من بين الدول الأكثر نموًا في الاستثمارات والسعات على مستوى المنطقة، ما يؤكد مكانتها كوجهة محورية في مستقبل الاقتصاد الرقمي. وتحظى مراكز البيانات بأهمية وفرص واعدة وجذب لاستثمارات مليارية ضخمة، ما يعكس التزام السعودية بتعزيز مكانتها كمركز تقني إقليمي وعالمي. يأتي هذا الاستثمار بدعم من الشركاء مثل وزارة الطاقة، والهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية "مدن"، والهيئة العامة لعقارات الدولة، وهيئة الاتصالات والفضاء والتقنية، حيث تلعب هذه الجهات دورًا محوريًا في تطوير البنية التحتية الرقمية ودعم استدامة القطاع. وفي هذا الإطار، أُطلقت شراكة مع Uptime Institute وأكاديمية طويق لبناء أكاديمية تهدف إلى خلق منظومة مستدامة لتطوير المعرفة والمهارات في مجال البنية التحتية الرقمية في السعودية، وهي مصممة لتدريب المستفيدين في مراكز البيانات. كما أُطلقت أكاديمية مايكروسوفت لمراكز البيانات بالشراكة مع الأكاديمية الوطنية لتقنية المعلومات، بهدف تأهيل الكوادر الوطنية وتزويدهم بالمهارات اللازمة لتشغيل وإدارة مراكز البيانات، حيث بلغ عدد المستفيدين من برامج التدريب أكثر من 200 مستفيد حتى الآن. وتسهم مراكز البيانات في تمكين القطاعات المختلفة عبر تعزيز كفاءة الأعمال من خلال الذكاء الاصطناعي والأتمتة، مما يسهم في رفع الإنتاجية وتقليل التكاليف التشغيلية، إضافة إلى دعم الخدمات الرقمية وتوفير بيئة متقدمة للحوسبة السحابية والتطبيقات الحديثة. بدوره، قال وكيل وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات للاتصالات والبنية التحتية المهندس عبدالرحمن المفدى، إن "مراكز البيانات هي القلب النابض للانتقال للعصر الذكي في السعودية، وتلعب دورًا جوهريًا في تحقيق مستهدفات رؤية 2030، من خلال تمكين التقنيات الحديثة، وتعزيز نمو الاقتصاد الرقمي، حيث أصبحت المملكة من أكبر الأسواق الجاذبة للاستثمارات التقنية في المنطقة"، مؤكدًا أن مراكز البيانات المطورة صممت بمعايير تشغيلية تعد الأفضل في فئتها من خلال توفير تقنيات اتصال بمعايير عالمية تساهم في بناء اقتصاد رقمي وطني متين ومستدام. السعودية بذلت جهودًا كبيرة لتحفيز تطوير البنية التحتية الرقمية ومراكز البيانات وتعزيز دورها في ربط العالم انطلاقاً من رؤية 2030 لتعزيز مكانة المملكة كمركز للتقنية والابتكار في المنطقة، وتحفيز وتشجيع توطين محتوى وخدمات الإنترنت في مراكز البيانات الوطنية، واستضافة كبرى شركات ومنصات تقديم المحتوى.

- وزير المالية: السعودية تسعى لتصدير البيانات بدلًا من النفط

قال محمد الجدعان وزير المالية، إن مراكز البيانات في السعودية ستعامل معاملة السفارات، مشيرا إلى أن المملكة تسعى لتصدير البيانات بدلًا من تصدير النفط. وأوضح الجدعان خلال جلسة حوارية في منتدى دافوس، أن مصدر القلق لدى الأوروبيين والأميركيين في مسألة نقل مراكز البيانات لدول أخرى يتعلق بالقلق بشأن حماية البيانات السيادية، مبينا أن السعودية تعمل حاليا على وضع إطار تنظيمي لذلك، وتستهدف معاملة مراكز البيانات مثل السفارات لتكون محمية بالكامل. وأشار إلى أن السعودية تسعى لاستخدام ميزاتها التنافسية، لافتا إلى أنها لن تحتاج لتصدير الطاقة للدول حيث يمكنهم استخدامها في المملكة ليتمكنوا لاحقا من تصدير بياناتهم.

- نمو قياسي للطاقة المتجددة في 2024 بقيادة الصين

حققت الطاقة المتجددة نموا قياسيا في العام 2024، مدفوعة بشكل رئيسي بالتوسع الهائل في الصين، وفقا لتقرير "إحصائيات القدرة الإنتاجية للطاقة المتجددة 2025" الصادر عن الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (آيرينا) الأربعاء. وبحسب التقرير، ارتفع إجمالي القدرة الإنتاجية للطاقة المتجددة على مستوى العالم إلى 4448 جيجاواط في عام 2024، بزيادة 585 جيجاواط، ما يمثل 92.5% من إجمالي التوسع في القدرة الإنتاجية للطاقة على مستوى العالم. ووفق التقرير، "استأثرت آسيا بالحصة الأكبر من هذا التوسع، وجاء ذلك مدفوعا بالصين التي زادت قدرتها الإنتاجية بنسبة 64%". كما "زادت قدرة إنتاج الطاقة الشمسية الكهروضوئية بمقدار 451.9 جيجاواط العام الماضي. واستأثرت الصين لوحدها بـ278 جيجاواط من إجمالي هذا التوسع، وحلت الهند في المرتبة الثانية (24.5 جيجاواط)." ورغم هذا الإنجاز، حذّر التقرير من أن النمو الحالي لا يزال غير كاف لتحقيق الهدف العالمي بمضاعفة القدرة الإنتاجية للطاقة المتجددة ثلاث مرات بحلول عام 2030، وهو ما يتطلب معدل نمو سنوي قدره 16.6% وورد في التقرير أن "التقدم بهذه الوتيرة لا يزال قاصرا عن تحقيق الهدف العالمي المتمثل في الوصول إلى 11.2 تيراواط بحلول عام 2030." وأكد مدير عام "آيرينا" فرانشيسكو لا كاميرا أن "النمو السنوي المستمر لمصادر الطاقة المتجددة خير دليل على أن هذه المصادر مجزية اقتصاديا، وقابلة للنشر بسهولة". لكنه حذر من أن "التفاوتات الإقليمية بدأت تدق ناقوس الخطر مع اقتراب الموعد النهائي لعام 2030." وعلق الأمين التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ سيمون ستيل على هذه الأرقام قائلا "رغم نمو مصادر الطاقة المتجددة في آسيا بضعف معدل نموها في أوروبا، من الواضح أن هناك فرصا كبيرة لأوروبا لتسريع وتيرة النمو ." وأضاف "في ظل طفرة الطاقة النظيفة العالمية التي بلغت تريليوني دولار أمريكي العام الماضي، فإن العائدات المتوقعة هائلة."

"تستحوذ السعودية على 86% من سعة مراكز البيانات في منطقة الشرق الأوسط، حيث وصلت إلى 300 ميجا واط في عام 2025"

"المملكة تضم 58 مركز بيانات موزعة في مختلف المناطق، لتوفير خدمات رقمية موثوقة تلبي احتياجات مختلف القطاعات، بما يشمل التجارة الإلكترونية، والخدمات الحكومية، والتطبيقات السحابية. وتسهم هذه البنية التحتية في دعم انتشار تقنيات الذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء، والمدن الذكية، بما يعزز التحول الرقمي في مختلف المجالات"

"بدوره، قال وكيل وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات للاتصالات والبنية التحتية المهندس عبدالرحمن المفدى، إن "مراكز البيانات هي القلب النابض للانتقال للعصر الذكي في السعودية، وتلعب دورًا جوهريًا في تحقيق مستهدفات رؤية 2030، من خلال تمكين التقنيات الحديثة، وتعزيز نمو الاقتصاد الرقمي، حيث أصبحت المملكة من أكبر الأسواق الجاذبة للاستثمارات التقنية في المنطقة"، مؤكدًا أن مراكز البيانات المطورة صممت بمعايير تشغيلية تعد الأفضل في فئتها من خلال توفير تقنيات اتصال بمعايير عالمية تساهم في بناء اقتصاد رقمي وطني متين ومستدام. السعودية بذلت جهودًا كبيرة لتحفيز تطوير البنية التحتية الرقمية ومراكز البيانات وتعزيز دورها في ربط العالم انطلاقاً من رؤية 2030 لتعزيز مكانة المملكة كمركز للتقنية والابتكار في المنطقة، وتحفيز وتشجيع توطين محتوى وخدمات الإنترنت في مراكز البيانات الوطنية، واستضافة كبرى شركات ومنصات تقديم المحتوى "

"حققت الطاقة المتجددة نموا قياسيا في العام 2024، مدفوعة بشكل رئيسي بالتوسع الهائل في الصين، وفقا لتقرير "إحصائيات القدرة الإنتاجية للطاقة المتجددة 2025" الصادر عن الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (آيرينا) الأربعاء. وبحسب التقرير، ارتفع إجمالي القدرة الإنتاجية للطاقة المتجددة على مستوى العالم إلى 4448 جيجاواط في عام 2024، بزيادة 585 جيجاواط، ما يمثل 92.5% من إجمالي التوسع في القدرة الإنتاجية للطاقة على مستوى العالم. ووفق التقرير، "استأثرت آسيا بالحصة الأكبر من هذا التوسع، وجاء ذلك مدفوعا بالصين التي زادت قدرتها الإنتاجية بنسبة 64%". كما "زادت قدرة إنتاج الطاقة الشمسية الكهروضوئية بمقدار 451.9 جيجاواط العام الماضي. واستأثرت الصين لوحدها بـ278 جيجاواط من إجمالي هذا التوسع، وحلت الهند في المرتبة الثانية (24.5 جيجاواط)." ورغم هذا الإنجاز، حذّر التقرير من أن النمو الحالي لا يزال غير كاف لتحقيق الهدف العالمي بمضاعفة القدرة الإنتاجية للطاقة المتجددة ثلاث مرات بحلول عام 2030، وهو ما يتطلب معدل نمو سنوي قدره 16.6% وورد في التقرير أن "التقدم بهذه الوتيرة لا يزال قاصرا عن تحقيق الهدف العالمي المتمثل في الوصول إلى 11.2 تيراواط بحلول عام 2030"

كما قال ستيل إن التحول في مجال الطاقة النظيفة يمكن أن يكون "المحرك الاقتصادي" لأوروبا التي قد يتقلّص ناتجها المحلي الإجمالي بنسبة تصل إلى 2.3% بحلول منتصف القرن الحالي بسبب تأثيرات المناخ، على حد تعبيره. من جهته، قال الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو جوتيريش إن "النمو القياسي لقطاع الطاقة المتجددة يسهم في إيجاد فرص العمل، وخفض الإنفاق على فواتير الطاقة، وتعزيز نظافة البيئة"، لكنه شدد على ضرورة "تسريع عملية التحول إلى الطاقة المتجددة وجعلها أكثر عدالة من خلال إعطاء جميع الدول فرصا متكافئة للاستفادة من طاقة متجددة نظيفة منخفضة التكلفة."

- مركز إدارة الدين: تصنيف ستاندرد أند بورز سيُمكن السعودية من إصدار سندات وصكوك بشروط أكثر ملاءمة

قال المركز الوطني لإدارة الدين الحكومي، إن رفع وكالة ستاندرد أند بورز تصنيف السعودية، سيمكّن السعودية من إصدار سندات وصكوك دولية بشروط مالية أكثر ملاءمة مع تقليل تكلفة الاقتراض، الأمر الذي يدعم تمويل المشاريع التنموية ويعزز النمو غير النفطي.

وأشار المركز -حسبما ذكرت صحيفة الاقتصادية- إلى أن رفع التصنيف يُعد مؤشراً على نجاح سياسات التنويع الاقتصادي، الذي بات ركيزة أساسية لتحصين الاقتصاد من التقلبات العالمية، مبينا أن التصنيف جاء نتيجة التحولات الاقتصادية والهيكلية ضمن رؤية 2030، التي عززت كفاءة الحوكمة وشفافية الأداء المالي، ودفعت تنويع مصادر الدعم لاقتصادٍ يخطو بثبات نحو تعزيز مكانته العالمية.

وكشف المركز عن خطة متكاملة تشمل تعزيز الشفافية المالية عبر تحليل منهجيات التصنيف العالمي، وتنويع أدوات الدين مع إطالة آجال استحقاقه، إلى جانب تسريع الإصلاحات الهيكلية في القطاعات غير النفطية، ورفع كفاءة سوق العمل، وتطوير البنية التحتية الرقمية.

وأكد المركز أنه يتعاون الوكالات العالمية لضمان تقديم صورة دقيقة عن الاقتصاد السعودي، عبر تحليل العوامل الكمية والنوعية المؤثرة في التصنيف، وتحديد نقاط القوة وتعزيزها، مع معالجة أي تحديات محتملة، كما يتابع تأثير الترقية على مؤشرات السوق المالي، مثل تقلص فروق العائد على السندات السعودية مقارنة بنظيراتها العالمية، وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

ووفق بيانات أرقام، رفعت وكالة ستاندرد أند بورز التصنيف الائتماني للسعودية إلى +A من A ، مع نظرة مستقبلية مستقرة، متوقعة أن يبلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 4% خلال الفترة 2025-2028.

- مسؤول في أرامكو: دمج المصادر الجديدة والتقليدية لتلبية الطلب العالمي المتزايد على الطاقة

قال أشرف الغزاوي، النائب التنفيذي للرئيس للاستراتيجية والتطوير المؤسسي في شركة أرامكو السعودية، إن مستقبل الطاقة يعتمد على دمج المصادر الجديدة والتقليدية للتمكن من تلبية الطلب العالمي المتزايد على الطاقة .

وأوضح عبر منصة إكس، أنه إذا نظرت إلى سوق الطاقة اليوم ستظل الهيدروكربونات هي المسيطرة، مبينا أن النفط والغاز والفحم تشكل حوالي 80 % من الطلب العالمي على الطاقة. وأضاف أنه سيكون هنالك مجال لاستخدام مصادر الطاقة الجديدة خصوصا الطاقة المتجددة والهيدروجين، مبينا أنها ستلعب دورا مكملا إضافيا لمصادر الطاقة التقليدية بدلا من استبدال النفط.

وذكر أن الطاقة التقليدية ستظل دائما عاملا مهما لتمكين الاقتصادات المستقبلية وجزءا من مزيج الطاقة العالمي، مبينا أن الشركة تعمل على توسيع محفظتها من الطاقة الجديدة. وأضاف أن الشركة اتبعت دائما استراتيجية دقيقة ومدروسة فيما يتعلق بالهيدروجين حيث تحاول موازنة العرض مع الطلب أو الطلب مع العرض مع تجنب القيام بأي استثمارات أو مشاريع كبيرة بدون ضمانات واضحة للعوائد.

وأشار إلى استثمار الشركة في شراء 50% من مركز الهيدروجين في السعودية على الساحل الشرقي، ما سيتيح لها الاستفادة من ميزة المتصدر عندما يتعلق الأمر بتصدير الهيدروجين الأزرق في حال ارتفاع الطلب خصوصا في الأسواق الآسيوية

"قال أشرف الغزاوي، النائب التنفيذي للرئيس للاستراتيجية والتطوير المؤسسي في شركة أرامكو السعودية، إن مستقبل الطاقة يعتمد على دمج المصادر الجديدة والتقليدية للتمكن من تلبية الطلب العالمي المتزايد على الطاقة.
وأوضح عبر منصة إكس، أنه إذا نظرت إلى سوق الطاقة اليوم ستظل الهيدروكربونات هي المسيطرة، مبينا أن النفط والغاز والفحم تشكل حوالي 80% من الطلب العالمي على الطاقة. وأضاف أنه سيكون هنالك مجال لاستخدام مصادر الطاقة الجديدة خصوصا الطاقة المتجددة والهيدروجين، مبينا أنها ستلعب دورا مكملا إضافيا لمصادر الطاقة التقليدية بدلا من استبدال النفط"

التوقعات المستقبلية وتقييم السهم

مؤشرات الأداء المالي للشركة السعودية للكهرباء (بالمليون ريال مالم يحدد غير ذلك)	2025	2026	2027	2028	2029
إيرادات التشغيل	85,126	88,000	91,077	95,367	99,883
إجمالي الربح	17,025	18,480	19,126	20,981	21,974
صافي ربح السنة قبل خصم أرباح توزيعات أداة المضاربة	12,769	14,080	15,483	17,166	18,978
أرباح توزيعات أداة المضاربة	8,941	8,941	7,812	7,812	6,076
صافي ربح السنة بعد خصم أرباح توزيعات أداة المضاربة	3,828	5,139	7,671	9,354	12,902
قروض	114,069	109,120	103,827	95,367	89,895
صكوك	34,051	30,800	27,323	28,610	29,965
إجمالي حقوق الملكية قبل أداة المضاربة	78,600	72,623	68,607	67,871	73,738
أداة المضاربة	173,607	173,607	173,607	173,607	173,607
إجمالي حقوق الملكية بعد أداة المضاربة	252,207	246,230	242,214	241,478	247,345
صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية	30,440	27,360	30,541	33,476	39,260
صافي النقد الناتج من/أو المستخدم في الأنشطة الاستثمارية	-60,000	-60,000	-60,000	-70,000	-74,000
صافي النقد المستخدم/أو المتولد من الأنشطة التمويلية	-5,763	-8,200	-8,770	-7,173	-4,117
معدل النمو السنوي في الإيرادات	-3.99%	3.38%	3.50%	4.71%	4.74%
معدل النمو السنوي في إجمالي الربح	-2.64%	8.54%	3.50%	9.70%	4.74%
معدل النمو السنوي في صافي الربح	0.00%	34.25%	49.26%	21.94%	37.93%
هامش إجمالي الربح	20.00%	21.00%	21.00%	22.00%	22.00%
هامش صافي الربح قبل خصم أرباح توزيعات أداة المضاربة	15.00%	16.00%	17.00%	18.00%	19.00%
هامش صافي الربح بعد خصم أرباح توزيعات أداة المضاربة	4.50%	5.84%	8.42%	9.81%	12.92%
ربحية السهم السنوية (بالريال السعودي)	0.92	1.23	1.84	2.24	3.10
القيمة الدفترية للسهم (بالريال السعودي)	18.86	17.43	16.47	16.29	17.70
توزيعات الأرباح السنوية للسهم (بالريال السعودي)	0.70	0.70	0.70	0.70	0.70
توزيع الربح السنوي للسهم بالريال/سعر الإقفال للسهم في تاريخ هذا التقرير	5%	5%	5%	5%	5%
توزيع الأرباح السنوي للسهم بالريال/ربحية السهم السنوية بالريال	76.19%	56.75%	38.02%	31.18%	22.61%
مكرر الأرباح	16.35	12.18	8.16	6.69	4.85
مكرر القيمة الدفترية	0.80	0.86	0.91	0.92	0.85
متوسط العائد السنوي على حقوق المساهمين	4.72%	6.80%	10.86%	13.71%	18.22%
القروض/حقوق الملكية	145.13%	150.26%	151.34%	140.51%	121.91%

هيكل ايرادات التشغيل المتوقعة للشركة السعودية للكهرباء بالمليون ريال سعودي

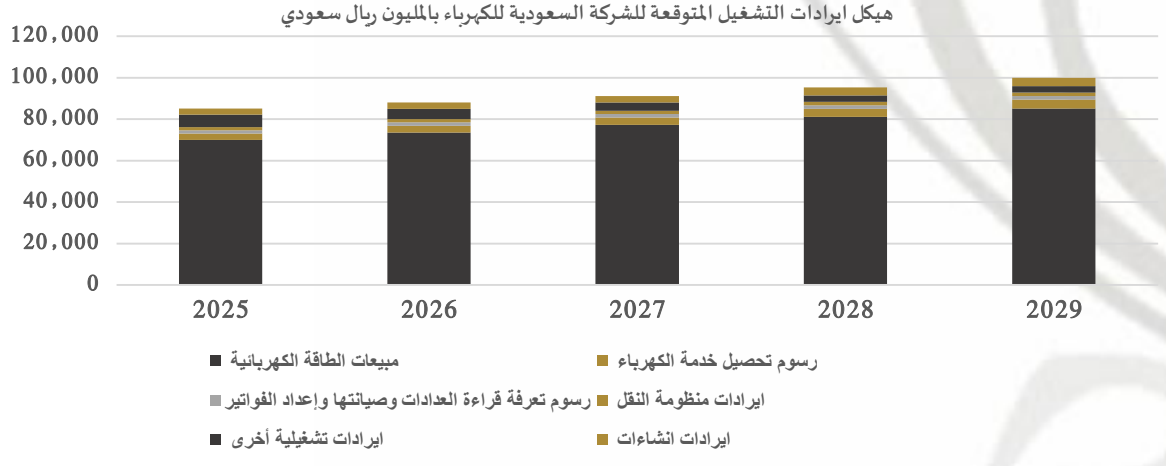

نموذج التقييم المالي للشركة

Gordon Growth Model	
Risk Free Rate of Return	*5%*
Equity Risk Premium	*5.13%*
Beta	*0.4554*
Inflation	*2%*
Required Rate of Return	*7.34%*
Terminal Growth Rate	*2.50%*
Sustainable Annual Earnings in SAR mn	*3,828.20*
Fair Value in SAR mn	*81,136.14*
Fair Value of Share in SAR	**19.47**

Relative Valuation Techniques	
Current P/E Ratio for Utilities Sector	*35.818*
Current P/E for TASI	*16.347*
Cyclically Adjusted P/E ratio for TASI	*14.3*
P/E for FY2025	*16.35*
Avg Historical P/E	*23.07*
Forward P/E for 2026	*12.18*
Target Price per Share in SAR	***20.36***
Weighted Average Fair Value per share in SAR	***19.91***
Potential Capital Gains (based on a market price in this report date)	***33%***

مخاطر الاستثمار

- الاستثمار في سوق الأسهم بشكل عام يعتبر استثمار مرتفع المخاطر من خلال التعرض لتقلبات سعرية حادة وفقا لمتغيرات عديدة محلية وعالمية واقتصادية وسياسية فضلا عن العوامل الخاصة بسيولة السوق و نسبة التعرض في السوق للاستثمارات الأجنبية و استراتيجيات الاستثمار النشطة وتدوير الاستثمارات بين القطاعات المختلفة فضلا عن التطورات المالية الخاصة بالشركة تحت الدراسة في هذا التقرير.
- هذا التقرير يشتمل على تقييم مالي خاضع لمتغيرات وافتراضات و توقعات مستقبلية قد تتحقق و قد لا تتحقق و بالتالي فإن عملية احتساب القيمة العادلة هي عملية ديناميكية متحركة معرضة للتغيير بالرفع والخفض.
- رغم أن الشركة السعودية للكهرباء مملوكة بنسبة حاكمة لحكومة المملكة العربية السعودية من خلال صندوق الاستثمارات العامة و شركة أرامكو غير أن مبلغ أداة المضاربة والذي بلغ تقريبا 173,607 مليون ريال سعودي مؤخرا هو أيضا مبلغ مملوك لحكومة المملكة العربية السعودية و يتم اعتباره أداة مضاربة و يستحق عليه عائد سنوي محدد ويتم صرفه مع توزيعات الأرباح. حكومة المملكة لم تعلن أي خطط لتغيير وضع أداة المضاربة. لكن هل من المحتمل أن يتم تحويل تلك الأداة إلى أسهم جديدة لحكومة المملكة مما يزيد من عدد أسهم الشركة و يتسبب في ضرر للمساهمين الحاليين من غير الجهات الحكومية! هو أمر حتى الآن غير مطروح و لم يتم مناقشته لكن قد يكون من المخاطر المحتملة و إن كانت بعيدة الوقوع . أو قد يتم جدولة سداد تلك الأداة تدريجيا مما قد يؤثر أيضا على توزيعات ارباح الشركة أو مركزها المالي.
- الشركة السعودية للكهرباء أيضا تتعرض لمخاطر تشغيلية و بيئية.
- مخاطر خسائر الإئتمان و أن تكون مخصصات خسائر الإئتمان أقل من المفترض.
- في الواقع أن التوصية بالشراء في هذا التقرير محصورة فقط في إطار الفرق السعري بين القيمة العادلة المحتسبة في هذا التقرير لسهم الشركة السعودية للكهرباء وبين السعر السوقي الحالي لسهم الشركة المذكورة كما في تاريخ هذا التقرير. لكن بشكل عام توصية الشراء لأي سهم تتطلب تضافر عددا من العوامل المختلفة في نفس الوقت. الربح الرأسمالي المحتمل المرتفع ، الأداء المالي الإيجابي للشركة وهنا الحديث عن الأداء التاريخي والمتوقع ، النظرة المستقبلية الإيجابية لقطاع أعمال الشركة ، تحسن الحالة النفسية للمتعاملين أو المستثمرين من فئتي الأفراد والمؤسسات في سوق الأسهم ، التوقعات الإيجابية المستقبلية بشأن النمو الاقتصادي للدولة ، وجود محفزات إيجابية محتملة للشركة الموصى بسهمها خلال الأجل الزمني المنظور أو المستهدف للمستثمر. وهنا نؤكد أن قرار المستثمر القاريء بالشراء يجب أن يتم أخذه بعد الأخذ في الاعتبار لعدد من العوامل التي تم سردها هنا و ليس فقط في إطار الفارق السعري بين القيمة العادلة المحتسبة و السعر السوقي في تاريخ التقرير.

تم اعداد التقرير بواسطة

قسم الأبحاث، إدارة المصرفية الاستثمارية، شركة الأول كابيتال

معلومات التواصل

البريد الالكتروني:

Research@alawwalcapital.com

info@alawwalcapital.com

الموقع الالكتروني :

https://alawwalcapital.com.sa

رقم الهاتف الموحد:

(+966) 8002440216

تابعونا على مواقع التواصل الاجتماعي

@ alawwalcapital

إخلاء مسؤولية وإيضاح

بذلت شركة الأول كابيتال الجهد في هذا التقرير للتأكد من أن المعلومات في التقرير صحيحة ودقيقة وأن الغاية من إعداد هذه التقارير هي تقديم الصورة العامة عن الشركة أو القطاع، ومع ذلك فإن شركة الأول كابيتال لا تقدم أي تعهدات أو ضمانات بشأن أي محتوى من المعلومات الموجودة في هذا التقرير أو مدى دقة وصحة المحتوى والتوقعات المبنية عليها. تم إعداد هذا التقرير لغرض المعلومات العامة فقط ولا تتحمل شركة الأول كابيتال أي خسارة ناتجة عن هذا التقرير أو أي من محتوياته. قد لا تتحقق تقديرات السعر المستهدف أو النظرة المستقبلية للشركة لأي سبب من الأسباب وتعتبر جميع التقديرات والتوقعات قابلة للتغيير أو التعديل في أي وقت وبدون أي إشعار مسبق. لا تتحمل شركة الأول كابيتال أي قرار استثماري تم اتخاذه بناء على هذا التقرير وتعتبره مسؤولية متخذ القرار. تحتفظ شركة الأول كابيتال بكامل الحقوق المتعلقة لمحتوى التقرير .

جميع الحقوق محفوظة © لشركة الأول كابيتال 2024

مسجلة في المملكة العربية السعودية – ترخيص رقم (37-14178) صادر من هيئة السوق المالية (الرياض)

رقم الهاتف الموحد 8002440216(+966)